إزالة الالتباسات بين التمييز وبعض المنصوبات

إعداد الدكتور/

خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر

إزالة الالتباسات بين التمييز وبعض المنصوبات

خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي.

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر. كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الإيميل : drkhaledomar252@ azhar.edu.eg

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة التباس التمييز بكل من المفعول الثاني، والحال، والمفعول لأجله، بعد تحديد نطاق هذه الظاهرة، هذا وقد كان منهج الباحث أن يعرِّف بالمنصوبين المتداخلَين، مع إثبات تداخلهما والتباس بعضهما ببعض، واختلافِ علماء العربية في توجيههما، ثم محاولة تحديد نطاق هذا الالتباس بذِكر العوامل التي يَحدُث الالتباس بوجودها، ثم العمل على إزالة هذا الالتباس وهذا التداخل ما وجد لذلك سبيلا، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث يسبقها التمهيد والمقدمة، ويقفوها الخاتمة: أما التمهيد فبعنوان: (منصوبات الأسماء والتداخل بينها) وقد تناول عدَّ منصوبات الأسماء بإيجاز، وصور التداخل بينها، ومدى حسم النحاة لأمرها، ومنشأ التداخل والالتباس بينها. والمبحث الأول جاء بعنوان: (التباس تمييز النسبة بالمفعول الثاني). والمبحث الثاني بعنوان: (التباس التمييز بالحال). والمبحث الثالث بعنوان: (التباس التمييز بالمفعول لأجله). أما الخاتمة فجاءت بأهم نتائج هذا البحث، تلاها ثبت بأهم مراجعه.

الكلمات المفتاحية: التباس – التمييز – المفعول الثاني – الحال. التمييز – المفعول لأجله.

(Removing ambiguities between discrimination and some posts)

Khaled Omar Abdul Rahman Al-Desouki.

Assistant Professor at Al-Azhar University. Faculty of Arabic Language in Cairo.

Email : drkhaledomar252@ azhar.edu.eg

Abstract:

This research is concerned with studying the confusion of distinction with each of the second object, the adverb, and the object for it, after defining the scope of this phenomenon. Confusion by mentioning the factors that cause confusion with their presence, then working to remove this confusion and this overlap as far as possible. As for the preamble, it is entitled: (The accusatives of nouns and the overlap between them). It briefly deals with the counting of the accusatives of nouns, the forms of overlap between them, the extent to which grammarians have resolved their issue, and the origin of the overlap and confusion between them.

The first topic came under the title: (Confusion distinguishing the ratio by the second object). And the second topic is entitled: (Confusion of discrimination in the case). And the third topic is entitled: (Confusion of distinction with the object for it). As for the conclusion, it came with the most important results of this research, followed by the most important references.

Keywords: Confusion - discrimination - second effect - status. Discrimination - the effect for it.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على من أوتي أبلغ لسان، أفصح من نطق وأبان، وعلى آله وصحبه أهل البلاغة والبيان، ومن سار على دربهم وتبعهم بإحسان.

أما بعد

فقد لفت انتباهي –أثناء تدريسي مقررات النحو– أن ثمة تداخلا بين بعض المنصوبات في كثير من التراكيب، فهممتُ بدراسة هذه الظاهرة وإماطة اللثام عنها، تحت عنوان: (إزالة الالتباسات بين المتداخلات من المنصوبات)؛ لكني وجدت الأمر متسعا لا يحيط به بحث كهذا، بل يحتاج أطروحة ليستوفي حقه، فآثرت أن آخذ جانبا من جوانب هذه الظاهرة، وأفتح الطريق لمن يدرسها مكتملة، أو يكمل ما ابتدأه البحث، فاكتفيت بدراسة التباس التمييز بكل من المفعول الثاني، والحال، والمفعول لأجله، فجاء هذا البحث بعنوان **(إزالة الالتباسات بين التمييز وبعض المنصوبات)**. وهدفي منه أن أحدد نطاق هذه الظاهرة، وأزيل الالتباس في هذه المواضع.

هذا وقد كان منهجي في البحث أن أعرِّف بالمنصوبين المتداخلَين، مع إثبات تداخلهما والتباس بعضهما ببعض، واختلافِ علماء العربية في توجيههما، ثم أحاولَ تحديد نطاق هذا الالتباس بذِكر العوامل التي يَحدُث الالتباس بوجودها، ثم أزيل هذا الالتباس وأزيل هذا التداخل ما وجدت لذلك سبيلا، إما بحسم الخلاف والذهاب بالمنصوب إلى أحد السبيلين، وقطع صلته بالآخر بالحجة والدليل، وإما بإضافة ما يأخذ بالتركيب إلى أحد التوجيهين دون الآخر، وإما بالتنبيه إلى الالتجاء للسياق ليحسم أمرهما. وأنا في سبيل الاهتداء إلى ما أريد

أحاول أن أجد سندا ومعينا مما ذكره أئمة العربية، حتى لو كان تلميحا لا تصريحا، وإشارةً لا عبارة، وعرَضًا لا أصالة.

وقد وقفت –بعد أن شرعت في إنجاز البحث– على ثلاثة أبحاث تتناول هذه الظاهرة هي: (المداخلات في النحو العربي) لفيصل أحمد فؤاد النوري. كلية التربية . جامعة بغداد. و(المنصوبات المتشابهة) لجورج أبي الدنين، و(الالتباس بين التمييز الحال) لبسمة بن صوشة، بجامعة محمد بو ضياف، فهممت أن أنصرف عن إتمام بحثي؛ لكني وجدتها جميعا تتناول الظاهرة تناولا وصفيا بإثبات بعض صور التداخل والالتباس. أما تحديد نطاق هذه الظاهرة، وإزالة هذا التداخل وذاك الالتباس في صورها– فلم أقف عليه في هذه البحوث، وثمة بحث بعنوان: (الحال والتمييز: دراسة نحوية مقارنة). بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. العدد٢٦. للدكتور أشرف طه صقر. تناول صاحبه الفرق بين الحال والتمييز، لكنه لم يتناول صور التباسهما، والسبيل لرفع هذا الالتباس. وبحث آخر لم يتيسر لي الوقوف عليه بعنوان: (الحال والتمييز: نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللبس بين المنصوبات). رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية للباحث إن سوب لي عام ١٩٩٣م.

وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث يسبقها التمهيد والمقدمة، ويقفوها الخاتمة:

أما التمهيد فبعنوان: (منصوبات الأسماء والتداخل بينها) وقد تناول عدَّ منصوبات الأسماء بإيجاز، وصور التداخل بينها، ومدى حسم النحاة لأمرها، ومنشأ التداخل والالتباس بينها.

والمبحث الأول جاء بعنوان: (التباس تمييز النسبة بالمفعول الثاني) وألقيت فيه الضوء على دلالة كل من التمييز والمفعول به، ثم بينت أن من المواضع

التي يكثر فيها التداخل بين تمييز النسبة والمفعول به الثاني المنصوب الثاني لكل من الفعلين (زاد) و(ملأ)، فتناولت جميع ما ورد منهما مصحوبا بمنصوبين في القرآن الكريم، وكذلك ما ورد في بعض الأحاديث النبوية والشواهد الشعرية، وذكرت اختلافَ المعربين في توجيه نصب الثاني منهما، ثم وضعت ضوابط عامة للتفرقة بين التمييز والمفعول الثاني، وفي ضوء ذلك رجحت ما رأيته راجحا في المنصوب الثاني مع هذين الفعلين.

والمبحث الثاني بعنوان: (التباس التمييز بالحال). وفيه بينت دلالة الحال، وأوجُه الاتفاق والاختلاف بينها وبين التمييز، ثم ذكرت صورتين لالتباسهما: صورة يلتبس فيها تمييز النسبة بالحال، وصورة تلتبس فيها الحال الجامدة بالتمييز، مع بيان السبيل لإزالة هذا الالتباس.

والمبحث الثالث بعنوان: (التباس التمييز بالمفعول لأجله)، وبينت فيه منشأ الالتباس بين التمييز والمفعول لأجله، متناولا بالدراسة شواهد من القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر، وموضحا سبيل إزالة هذا الالتباس في هذه الشواهد كافة، والقاعدة التي تحكمها.

أما **الخاتمة** فجاءت بأهم نتائج هذا البحث، تلاها ثبت بأهم مراجعه.

وأسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما قصدت، فإن كان ذلك فالفضل والمنة لله، وإن كان من نقص أو تقصير أو خلل أو خطأ فمن نفسي والشيطان.

الباحث

تمهيد: منصوبات الأسماء والتداخل بينها

من منصوبات الأسماء عند النحاة: المفعول به، والمَصدَر، وظَرْفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحالُ، والتمييزُ، والمُستَثنَى، واسم (لا)، والمُنادَى في بعض صوره، والمفعولُ من أجلِهِ، والمفعول مَعَهُ، وخَبَرُ (كان) وأخواتها، واسم (إنَّ) وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وخبر الحروف المشبهة ب(ليس)، وخبر أفعال المقاربة[١].

وقد يشبه بعض هذه المنصوبات بعضا أحيانا فتتداخل، ويصبح المنصوب محتملا غير وجه إعرابي. وقد أقر بحدوث الالتباس بين بعضها غيرُ واحد من النحاة؛ فابن السراج يقول عن (رجلا) و(فارسا) ونظائرهما في مثل: (حسبك بزيد رجُلًا، وأكرِمْ به فارسًا): إنه "يلتبس فيه التمييز بالحال"[٢]، وبمثل هذا قال ابن يعيش[٣]. وقد تنبه ابن هشام لهذا التداخل بين المنصوبات، فعقد له بابا في كتابه (مغني اللبيب)[٤]، سماه (باب المنصوبات المتشابهة)، ذكر فيه ست صور لما يحتمل غير وجه منها، هي:

---

[١] ينظر الآجرومية ١٦، والكناش ١٥٤/١، وارتشاف الضرب ١٣٥١/٣، والمقاصد النحوية ٢١٢/٣، ودليل الطالبين ٥٢.

[٢] الأصول ٢٢٦/١.

[٣] ينظر شرح المفصل ٤١/٢، والبديع في علم العربية ٢٠٩/١.

[٤] مغني اللبيب ٧٢٩.

- مَا يحْتَمل المصدرية والمفعولية: نَحْو: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[1]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[2]؛ فالتقدير: ظلمًا مَا، فيكون منصوبا على المصدرية، أَو التقدير: خيرًا مَا، فيكون منصوبا على المفعولية.
- مَا يحْتَمل المصدرية والظرفية والحالية: من ذَلِك: (سرت طويلا)، فتقديره على المصدرية: سرت سيرا طويلا، وعلى الظرفية: سرت زَمنا طويلا، وعلى الحالية: سرته طويلا.
- مَا يحْتَمل المصدرية والحالية: ومثاله: (جَاءَ زيد ركْضًا)، تقديره على المصدرية: جاء يرْكض ركضا، وعلى الحالية: جَاءَ راكضا.
- مَا يحْتَمل المصدرية والحالية وَالْمَفْعُول لأَجله: من ذَلِك: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]، تقديره على المصدرية: يريكم الْبَرْق فتخافون خوفًا وتطمعون طَمَعا، وعلى الحالية: يريكم الْبَرْق خَائِفين وطامعين، وعلى المفعول لأجله: يريكم الْبَرْق لأجل أن تخافوا وتطمعوا.
- مَا يحْتَمل الْمَفْعُول بِهِ وَالْمَفْعُول مَعَه: نَحْو: (أكرمتك وزيدا) يجوز كَونه عطفا على الْمَفْعُول بِهِ، وَكَونه مَفْعُولا مَعَه.
- مَا يحْتَمل الحالية والتمييز: من ذَلِك: (كَرُمَ زيدٌ ضيفًا): إِن قدرت أَن الضَّيْف غيْرُ زيدٍ فَهُوَ تَمْيِيز محولٌ عَن الْفَاعِل يمْتَنع أَن تدخل عَلَيْهِ (مِن)، وَإِن قدرت أن الضيف هو زيد نفسه احْتمل الْحَال والتمييز.

---

[1] النساء: ٧٧.

[2] النساء: ١٢٤.

[3] الرعد: ١٢.

ويضاف إلى ما سبق:

- ما يحتمل أن يكون مفعولا ثانيا وأن يكون تمييزا، مثل: (ملأ الله قلبك إيمانا).
- وما يحتمل التمييز والمفعول لأجله، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(١).
- وما يحتمل الحال والصفة، كجملة (يسعى) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾(٢).

وبعض الالتباسات حسم النحاة أمرها، سواء بالقطع بأحد الأمرين خروجا من اللبس، مثل: (أعطيت زيدا عمرا)، قالوا فيه: المنصوب الأول هو المفعول الأول. أو رجحوا أحد الأمرين على الآخر، كترجيحهم في: (رأيت زيدا وعمرا) نصب (عمرا) على التبعية، لا على المفعول معه.

وبقيتْ جُل هذه الالتباسات دون حسْم، وبقي الأسلوب معها منفتحا على أوجهٍ عدّة، حتى رأينا كبار أئمة العربية يختلفون في إعرابها، أو يذكر الواحد منهم لها غير وجه من الإعراب.

وهدف هذا البحث هو استجلاء هذه الظاهرة، والوقوف على ثلاث صور منها، ومحاولة تحديد نطاقها في هذه الصور، مع إزالة هذا التداخل وذاك الالتباس، انطلاقا من أن اللغة قائمة على الظهور والإبانة والإفصاح.

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) القصص: ٢٠.

منشأ التداخل والالتباس

كل منصوب من هذه المنصوبات له دلالته الخاصة، وخصائصه التي تميزه عن غيره من المنصوبات، فإن تشارك اثنان منها بعضَ السمات اللفظية قربُتْ المسافةُ بينهما، فإن أضفْت إلى ذلك قُرْب معنييهما ازدادَا تقارُبًا، فإن جاء أحدهما بخلاف الأصل، وترك شيئا من خصائصه التي يمتاز بها عن صاحبه، وغدا مساويا له من ذلك الجانب– تداخل معه والتبس به، واحتمل أن يُعرَب إعرابَه، ولِمَ لا وقد تشابها معنًى وإعرابا؟! ومن أمثلة ذلك: الْحَالُ إن كانت جامدةً وصاحبُ الحال نكرةً وفرعًا من الحال، نحو: (هذا خاتمٌ ذهبًا) تقصد: مقدارَ خاتمٍ، فهذا المنصوب حينئذ يحتمل التمييز والحالية؛ فالأصل في الحال أن تكون مشتقة، وفي صاحبها أن يكون معرفة، فلما جاءت بخلاف ذلك اقتربت من التمييز، فنشأ التداخل والالتباس.

ومن أمثلة ذلك أيضا عكس الموضع السالف: تمييز النسبة إن دل على هَيْئَة وعُني بِهِ الأول، فالدلالة على هيئةٍ أحدُ الفروق الرئيسة التي تميز الحال عن التمييز، فإن دل التمييز على هَيْئَةٍ بأن كان مشتقا، نحو: (لله درُّه فارسا)؛ جاز لك أن تعربه حالا وأن تعربه تمييزا؛ لأن الأصل في التمييز أن يكون جامدا لا مشتقا، فلما جاء مشتقا –وهو يشترك مع الحال في كونهما فضلتين نكرتين منصوبتين مزيلتين لإبهام– أحدث ذلك تداخلًا، والتبس أحدهما بالآخر.

ولما كان التمييز أحد هذه الأبواب التي تلتبس بغيرها من المنصوبات؛ تناول البحث تداخله والتباسه بثلاثة من المنصوبات، هي المفعول الثاني، والحال، والمفعول له.

المبحث الأول: التباس تمييز النسبة بالمفعول الثاني

عُرِّف أسلوب التمييز بأنه: "رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"[١]، وعُرِّف المميِّز بأنه "ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع"[٢]، أو بأنه "اسم نكرة، بمعنى (من)، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[٣].

وهو نوعان:

تمييز مفرد أو ذات، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة[٤]، وأكثر مواضعه بعد المقادير –من مساحة كـ(عندي فدانٌ أرضا)، أو مسافة كـ(اشتريت مترًا حَبْلًا)، أو كَيلٍ كـ(تصدقت بصاعٍ تمرا)، أو وزن كـ(لديّ أوقيةٌ ذهبًا)– وما يشبه المقادير، نحو: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه﴾[٥]، والعدد –غير واحد واثنين– نحو: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٦].

وتمييز نسبة أو جملة، وهو: ما رفع إبهام النسبة في الجملة[٧]، نحو: (اشتعل بيت المجرم نارا)، أو: (بيتُه مشتعلٌ نارا).

---

(١) المفصل ٩٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٩/٢.

(٣) أوضح المسالك ٢٩٥/٢، وينظر توجيه اللمع ٦٤ وشرح ابن الناظم ٢٥٠، وشرح ابن عقيل٢٨٦/٢، وهمع الهوامع ٣٣٦/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٧٢٧/٢.

(٥) الزلزلة: ٧.

(٦) البقرة: ٥٢.

(٧) توضيح المقاصد ٧٢٧/٢.

والفرق بين نوعي التمييز: "أنك إذا قلت: (عشرون)؛ كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو (عشرون). وإذا قلت: طاب زيد، ف(طاب) ليس فيه إبهام، و(زيد) ليس فيه إبهام، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى ما يتعلق بزيد"[١]. ويرى ابن الحاجب[٢] أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقًا، والذات المفسَّرة في تمييز النسبة مقدرة، ففي مثل قولنا: (حسُن زيدٌ خُلُقًا) لا إبهام في نسبة الحسن لزيد وتعلقه به، وإنما الإبهام في متعلقها المنسوب إليه الحسن، إذ محتمل أن يكون خُلُقَه، أو عِلمه، أو فهْمه، أو غيرها، فالتمييز إذن لأمر يتعلق بزيد في الحقيقة، وإنما سُمِّي تمييزَ نسبة نظرًا للظاهر؛ لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر، ولكن المنسوب إليه في الحقيقة غيره، فتلك النسبة هي سبب ذلك التمييز.

وتمييز النسبة إما محول وهو الغالب، وإما غير محول، فالمحول يأتي محولا عن الفاعل، نحو: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٣]، أو عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[٤]، أو عن غيرهما، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾[٥]. وغير المحول نحو: (امْتَلَأَ الْإِنَاء مَاء).

---

[١] أمالي ابن الحاجب ٤٠٤/١.

[٢] ينظر الكافية ٢٤، وأمالي ابن الحاجب ٦٦٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٦٣/٢، وحاشية الخضري ٤٩٥.

[٣] مريم: ٤.

[٤] القمر: ١٢.

[٥] الكهف: ٣٤.

وقد عرّف الزمخشري المفعول به بأنه "الذي يقع عليه فعل الفاعل"[١]، وتبعه جماعة من النحويين[٢]، وقال الرضي: "والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا"[٣].

والمفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأن معنى قولك: (قام زيد)، و(فَعَلَ زيد قيامًا) سواءٌ، ولو سأل سائل: مَن فعل هذا القيام؟ كان جوابه: فعله فلان، والمفعول به ليس كذلك؛ لأن قولك: (أكرمتُ زيدًا) لا يساوي قولك: (فعلتُ زيدًا)؛ لأن (زيدًا) ليس ممّا تفعله أنتَ، وإنّما أنت أحللتَ به الإكرام الذي هو المصدرُ[٤].

تعدي الفعل ولزومه:

والفعل نوعان: متعدٍّ، ولازم غير متعدٍّ، فحاجة فعل الفاعل إلى المفعول به وتعدِّيه إليه يطلق عليهما ابن الحاجب الاقتضاء، يقول: "يتعدى الفعل إلى ما يقتضيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ضربت زيدًا عمرًا)، لم يجز؛ لأنه لا يقتضي مفعولين"[٥].

ويفسره ابن يعيش بالملاقاة والتأثير، ويرى أن فِعْل الفاعل على ضربَيْن: أحدهما يُلاقي شيئًا ويُؤثر فيه، فيُسَمَّى متعدّيًا، والآخر لا يلاقي شيئًا، فيسمّى

---

[١] المفصل ٥٨.

[٢] ينظر الكافية ١٨، وتوجيه اللمع ١٧٤، والكناش ١٦٠/١، وشذور الذهب ١٤، وهمع الهوامع ٥/٢.

[٣] شرح الكافية ٣٣٤/١.

[٤] ينظر الأصول ١٦٠/١شرح المفصل ٣٠٨/١.

[٥] أمالي ابن الحاجب ١٧٦/١.

غيرَ متعدّ، "فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقِيَةً لغيره سُمّيت متعدّيةً، وكلُّ حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمةً، أي: هي لازمةٌ للفاعل، لا تتجاوزه نحو: (قَامَ)، و(قَعَدَ)"[١].

أما ابن شاهنشاه[٢] وناظر الجيش[٣] فيريان أن المتعدي هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه، فما كان متعديا إلا بالنظر إلى هذا التعلق، بخلاف غير المتعدي؛ فإنّ فهْمه لا يتوقّف على شيء آخر؛ فمثال غير المتعدي: (قعد زيد)؛ ففهْم القعود لا يتوقف على شيء آخر غير الفاعل (القاعد). وغير المتعدي هذا يمكن تعديته بالهمزة ونحوها، والمراد بتعدية الفعل: تضمينه معنى التصيير، فمثل: (قعد زيد) تصير بالتعدية: أقعدْتُ زيدا، والمعنى: صيّرْته قاعدا.

أما المتعدي فلا يُعقل –كما سبق– إلّا بمتعلّقٍ غيرِ الفاعل؛ فإن كان متعلّقه واحدا كان متعدّيا إلى واحد، مثل: (ضرب زيد عمرا)، فإنّ فهْم الفعل يتوقف على شيء يتعلّق به ضرب الضّارب.

وإن كان متعلّقه اثنين؛ كان متعدّيا إلى اثنين مثل: (أعطى عمرو زيدا درهما)، فهو يستلزم مُعطِيًا هو الفاعل (عمرو)، ومُعطًى هو المفعول الأول (زيدا)،

---

[١] شرح المفصل ٣٠٨/١.

[٢] ينظر الكناش ٣٣/٢. وابن شاهنشاه هو: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، المتوفى سنة: ٧٣٢ هـ. ينظر: أعيان العصر ٦٨٦/٥، والوافي بالوفيات ١٠٤/٩، والدرر الكامنة ٤٤١/١.

[٣] ينظر تمهيد القواعد ١٧٢١/٤.

وعطاء هو المفعول الثاني (درهما)، وتتوقف معقولية الفعل (أعطى) على ذلك كله.

وإن كان متعلّقه ثلاثة متعلّقات كان متعدّيا إلى ثلاثة، فإذا قلت: (أخبرت زيدا عمرا قائما) كان معناه: صيّرت زيدا ذا خبر بأن عمرا قائم. فالفعل (أخبر) تتوقف معقوليته على ثلاثة أشياء: مخبِرٍ هو الفاعل (التاء)، ومُخْبَرٍ هو المفعول الأول (زيدا)، وخبرٍ هو المفعولان الثاني والثالث، ولا يكون الخبر إلا بإسناد، فالمفعول الثاني (عمْرا) هو المسند إليه، والمفعول الثالث (قائما) هو المسند.

وبهذا التقديم يتبين أن دلالة التمييز تختلف بوضوح عن دلالة المفعول به؛ لكنْ مع ذلك بينهما سماتٌ مشتركة؛ فكل منهما منصوبٌ فضلةٌ يقع متأخرًا بعد ركنَي الإسناد، ولذلك تداخل بعض صورهما في بعض، حتى تردد بعض النحاة في إعرابها واختلفوا.

مع الفعلين (زاد)، و(ملأ):

تبين للباحث من خلال معالجة هذه القضية أن التداخل يظهر بين تمييز النسبة والمفعول به الثاني، وأن ذلك يبدو جليا في المنصوبين الثانيين للفعلين (زاد)، و(ملأ)، ولذلك ستتناول هذه الدراسة الفعلين حالة مجيئهما مصحوبين بمنصوبين في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث الشريفة؛ لتقف على مواضعهما فيه، وموقف العلماء من إعراب المنصوب الثاني بعد كل من الفعلين:

ونبدأ بالفعل (زاد):

وردَ الفعلُ (زاد) مصحوبا بمنصوبين بعد الفاعل في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهذه كل مواضعه على هذا النحو في القرآن الكريم تقريبا: قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيانًا وَكُفْرًا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلا خَبَالا﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾[١٠]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ

---

(١) البقرة: ١٠.

(٢) البقرة: ٢٤٧.

(٣) آل عمران: ١٧٣.

(٤) المائدة: ٦٤، ٦٨.

(٥) الأعراف: ٦٩.

(٦) الأنفال: ٢.

(٧) التوبة: ١٢٤.

(٨) التوبة: ٤٧.

(٩) هود: ٥٢.

(١٠) هود: ١٠١.

سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا نُفُورًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلا خَسَارًا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِما تَأْمُرُنا وَزادَهُمْ نُفُورًا﴾[١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾[١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلا مَقْتًا وَلا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلا خَسَارًا﴾[١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[١٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا

---

(١) النحل: ٨٨.

(٢) الإسراء: ٤١.

(٣) الإسراء: ٦٠.

(٤) الإسراء: ٨٢.

(٥) الإسراء: ٩٧.

(٦) الإسراء: ١٠٩.

(٧) الكهف: ١٣.

(٨) مريم: ٧٦.

(٩) طه: ١١٤.

(١٠) الفرقان: ٦٠.

(١١) الأحزاب: ٢٢.

(١٢) فاطر: ٣٩.

(١٣) فاطر: ٤٢

فِي النَّارِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلا فِرَارًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلا خَسَارًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلا ضَلالا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلا تَبَارًا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلا عَذَابًا﴾[8].

ومن مواضعه في الحديث الشريف: قوله ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»[9]، وقوله: «زَادَكَ اللَّهُ طَاعَةً»[10]، وقوله ﷺ: "يَا أَبَا بَكْرٍ، ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ حَقٌّ: ... وَمَا فَتَحَ رَجُلٌ بَابَ عَطِيَّةٍ يُرِيدُ بِهَا صِلَةً إِلَّا زَادَهُ اللهُ بِهَا كَثْرَةً، وَمَا فَتَحَ رَجُلٌ

---

[1] ص: ٦١.

[2] محمد: ١٧.

[3] نوح: ٦.

[4] نوح: ٢١.

[5] نوح: ٢٤.

[6] نوح: ٢٨.

[7] الجن: ٦.

[8] النبأ: ٣٠.

[9] من حديث أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلاَ تَعُدْ». صحيح البخاري، أبواب صفة الصلاة، باب إذا ركع دون الصف، ح ر: (٧٨٣).

[10] من حديث عبد الله بْن رَوَاحَةَ أنه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالطَّرِيقِ يَقُولُ: «اجْلِسُوا» فَجَلَسَ فِي الطَّرِيقِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ: «اجْلِسُوا» فَجَلَسْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ طَاعَةً». مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الجمعة، باب جلوس الناس حين يخرج الإمام، ح ر: (٥٣٦٧).

بَابَ مَسْأَلَةٍ يُرِيدُ بِهَا كَثْرَةً إِلَّا زَادَهُ اللهُ –عَزَّ وَجَلَّ– بِهَا قِلَّةً"[١]، وقوله ﷺ لعليّ: «زَادَكَ اللَّهُ إِيمَانًا وَعِلْمًا»[٢]، وقوله ﷺ لأحدهم: «زَادَكَ اللَّهُ شُحًّا»[٣].

وقد ذهب أكثر المعربين إلى أن المنصوب الثاني للفعل (زاد) مفعول ثان؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا نُفُورًا﴾[٤] ونظائره أعرب (نفورا) مفعولا به ثانيا للفعل (زاد) كل من أبي علي الفارسي[٥]، والعكبري[٦]، وأبي شامة[٧]، والنسفي[٨]، والسمين الحلبي[٩]، وابن عادل[١٠]،

---

[١] أخرجه الإمام أحمد في مسنده، باقي مسند المكثرين، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ح ر: (٩٦٢٤).

[٢] مسند الحارث، كتاب المناقب، بَاب فَضْل عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ح ر: (٩٨٢).

[٣] عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، عَنْ أَبِي الْقَيْنِ، أَنَّهُ مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنْ تَمْرٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَأْخُذَ مِنْهُ قَبْضَةً يَنْثُرُهَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَضَمَّ طَرَفَ رِدَائِهِ إِلَى صَدْرِهِ وَإِلَى بَطْنِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللهُ شُحًّا». أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، مسند من يعرف بالكنى، أبو القين الأسلمي ح ر: (٨٤٧).

[٤] الإسراء: ٤١.

[٥] ينظر الحجة للقراء السبعة ٣٢٢/١.

[٦] ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢٦/١.

[٧] ينظر إبراز المعاني من حرز الأماني ٦٢. وأبو شامة هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقيّ، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة، مؤرخ، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، مقرئ، نحوي، توفي سنة ٦٦٥ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٦١، وفوات الوفيات ٢٧٠/٢، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

[٨] ينظر تفسير النسفي ٢٠٤/١، ٢٩٧/٢.

[٩] ينظر الدر المصون ٣٦٠/٧.

[١٠] ينظر اللباب في علوم الكتاب ٢٩٤/١٢.

وهو المفهوم من مذهب مكي بن أبي طالب[١]، وابن مالك[٢] الذي يرى أن الفعل (زاد) يستعمل لازما ومتعديا، وإذا تعدى تعدى إلى مفعولين. **ورجح المفعوليةَ مع جواز التمييز** الآلوسي، فقال: "و(هُدىً): مفعول ثان؛ لأن (زاد) قد يتعدى لمفعولين، ويحتمل أن يكون تمييزا، والأول هو الظاهر"[٣]، وكذلك فعل الملا علي القاري[٤] الذي قال عن الفعل (زَاد) في قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾[٥]: إنه مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وذكر بصيغة التضعيف –(قِيلَ)– جوازَ نصب (إِيمَانًا) عَلَى التَّمْيِيزِ[٦]، وشهاب الدين الخفاجي أيضا نحا هذا المنحى في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾[٧]، ورأى أن إعراب (هدى) مفعولا ثانيا هو الظاهر، وأنه يحتمل أن يكون تمييزًا[٨].

أما المعاصرون فتردد بعضهم في إعرابه أيضا؛ فمحيي الدين درويش قد أعربه مفعولا به ثانيا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا نُفُورًا﴾[٩]، وأجاز أن يكون مفعولا به ثانيا أو تمييزا في موضعين:

---

[١] ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٤٠/١.

[٢] ينظر شرح الكافية الشافية ٦٣٧/٢.

[٣] روح المعاني ٢٠٧/١٣.

[٤] هو علي بن سلطان محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة، وسكن مكة، وتوفي بها سنة ١٠١٤هـ. ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٩٢/٢.

[٥] آل عمران: ١٧٣.

[٦] مرقاة المفاتيح ٣٤٦٧/٨.

[٧] محمد: ١٧.

[٨] حاشية الشهاب ٤٥/٨.

[٩] إعراب القرآن وبيانه ٤٤٨/٥

في قوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾[١] وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[٢]. والغريب أنه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٣] أعرب (إيمانا) الأولى مفعولا ثانيا، وأجاز في (إيمانا) الثانية المفعولية والتمييز[٤].

والدعاس أعرب (إيمانا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٥] مفعولا ثانيا[٦]، وأعربها تمييزا في قوله تعالى: ﴿وَإِذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زادَتْهُمْ إِيمانًا﴾[٧]، وأجاز المفعولية والتمييز في قوله تعالى: ﴿فَزادَهُمْ إِيمانًا وَقالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾[٨].

الفعل (ملأ)

ورد الفعل (ملأ) في موضعين في القرآن الكريم، وجاء مبْنِيًّا لما لم يسم فاعله، ومصحوبا بمنصوب بعد نائب الفاعل، وورد في جملة من الأحاديث النبوية

---

[١] إعراب القرآن وبيانه ٣٤/٧.

[٢] إعراب القرآن وبيانه ١٦٧/٨.

[٣] التوبة: ١٢٤.

[٤] إعراب القرآن وبيانه ١٩٦/٤.

[٥] التوبة: ١٢٤.

[٦] ينظر إعراب القرآن للدعاس ١٣/٢.

[٧] ينظر إعراب القرآن للدعاس ٤١٧/١.

[٨] ينظر إعراب القرآن للدعاس ١٧٣/١.

مبنيا للفاعل ومصحوبا بمنصوبين، وجاء أيضا مبْنِيًّا لما لم يسم فاعله، كما جاء اسم المفعول منه مصحوبا بمنصوب بعد نائب الفاعل:

ففي القرآن الكريم جاء في آيتين:

قوله تعالى: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾[٢].

ومن وروده في الحديث:

قول رَسُول اللَّهِ ﷺ لمعاذ: «يُوشِكُ يَا مُعَاذُ -إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاة- أَنْ تَرَى مَا هَاهُنَا قَدْ مُلِئَ جِنَانًا»[٣]، وقوله ﷺ يوم الخندق: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاَةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»[٤]، وقوله في حديث طويل عن المهدي: "وَيَمْلَأُ اللهُ قُلُوبَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ غِنًى"[٥]، وقوله: "وَمَا مِنْ جَرْعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَرْعَةِ غَيْظٍ يَكْظِمُهَا عَبْدٌ، مَا كَظَمَهَا عَبْدٌ لِلَّهِ إِلَّا مَلَأَ اللَّهُ جَوْفَهُ إِيمَانًا»[٦]، وقوله ﷺ: «عَمَّارٌ مُلِئَ إِيمَانًا»[٧]، وفي حديث الإسراء قال ﷺ في حديث طويل: "... فَأُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُلِئَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَشُقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِّ البَطْنِ، ثُمَّ غُسِلَ البَطْنُ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ مُلِئَ حِكْمَةً

---

[١] الكهف: ١٨.

[٢] الجن: ٨.

[٣] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي، ح ر: (٤٣٤٩).

[٤] صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، ح ر: (٦٣٩٦).

[٥] مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، مسند أبي سعيد الخدري، ح ر: (١١٣٢٦).

[٦] مسند أحمد، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس، ح ر: (٣٠١٥).

[٧] صحيح ابن حبان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رضي الله عنهم، ذِكْر شَهَادَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ بِأَخْذِهِ الْحَظَّ مِنْ جَمِيعِ شُعَبِ الْإِيمَانِ، ح ر: (٧٠٧٦).

وَإِيمَانًا..."[١]، وقوله: "...ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا..."[٢]. وقد اختلف المعربون في المنصوب الثاني بعد هذا الفعل المبني للمعلوم، والمنصوب بعد نائب الفاعل أيضا في هذه الأمثلة ونظائرها على مسالك:

فأعربه تمييزا قولا واحدا جماعةٌ، منهم النحاس[٣]، وابن أبي زمنين[٤]، ومكي بن أبي طالب[٥]، وهو مفهوم كلام ابن الحاجب[٦]، والنسفي[٧]، وابن حجر[٨]،

---

[١] صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ح ر: (٣٢٠٧).

[٢] صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، ح ر: (٣٨٨٧).

[٣] ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٣.

[٤] ينظر تفسير القرآن العزيز ٥٢/٣. وابن أبي زمنين هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري، نزيل قرطبة، الأندلسي المالكي، محدث، فقيه، أصولي، مفسر، صوفي أديب، شاعر، توفي سنة ٣٩٩. ينظر: سير أعلام النبلاء ١١/١٣، والوافي بالوفيات ٣٦٠/٢.

[٥] ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/١.

[٦] حيث قال: قوله: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] مثل قولك: (ملأت الإناء ماء). ينظر أمالي ابن الحاجب ٤٠٥/١.

[٧] ينظر تفسير النسفي ٢٩١/٢، ٥٥٠/٣.

[٨] ينظر فتح الباري ٢٠٥/٧.

والعيني[١]، والقسطلاني[٢]، والخطيب الشربيني[٣]، والهروي[٤]، والكفوي[٥]، والشوكاني[٦]، وهذا يدل على أن الفعل (ملأ) عندهم متَعَدٍّ لواحد لا لاثنين.

وأعربه مفعولا ثانيا أبو حيان، واستبعد أن يكون تمييزا محولا عن المفعول، فقال: "وَانْتَصَبَ (رُعْبًا) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٧] عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ نَقْلَ التَّمْيِيزِ مِنَ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ سَلَّطْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ تَعَدِّيَ

---

[١] ينظر عمدة القاري ٢٤/١٧.

[٢] ينظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٢٠٤/٦. والقسطلاني هو: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، من علماء الحديث، ولد في القاهرة، وتوفي بها سنة ٩٢٣هـ. ينظر الكواكب السائرة ١٢٨/١.

[٣] ينظر السراج المنير ٤٠١/٤. والخَطِيب الشربِيني هو: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، فقيه شافعيّ، مفسر، من أهل القاهرة، توفي سنة ٩٧٧ هـ. ينظر الدرر الكامنة ٣٤٢/١.

[٤] ينظر مرقاة المفاتيح ٣٧٥٨/٩. والهروي سبقت ترجمته.

[٥] فقد فقال: إن (مَاء) في نحو: (مَلَأت الْإِنَاء مَاء) نصب على التَّمْيِيز. الكليات ١٨٧. والكفوي هو: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وعاد إلى إستانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد سنة ١٠٩٤ هـ. ينظر الأعلام ٣٨/٢.

[٦] ينظر فتح القدير ٣٦٦/٥. والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان، باليمن، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩، ومات بها سنة ١٢٥٠ هـ. ينظر: البدر الطالع ٢١٥/٢، وحلية البشر ٣٨/٢.

[٧] القمر: ١٢.

الْمَفْعُولِ بِهِ، بِخِلَافِ ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾"[1]. ومع ذلك استشهد بقول الشاعر:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ ** لَظَاها ولم تُستعمَل البِيضُ والسُّمْرُ[2]

وسلَّم بأن (الرعب) في البيت تمييز، مع زيادة (أل)، فلعله يستبعد أن يكون (رعبا) في الآية تمييزا محولا لا كونه تمييزا. **ورأى جماعة أنه يحتمل المفعولية والتمييز**، وهم ثلاث طوائف: منهم من قدم المفعولية في الذكر كالقرطبي[3]، وأبي السعود[4]، وإِسْمَاعيل حَقِّي[5]، وابن عَجِيبة[6]. ومنهم من

---

[1] البحر المحيط ١٥٤/٧.

[2] البيت من الطويل، ورد غير منسوب في شرح التسهيل ٣٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٩، وتحرير الخصاصة ٣٥٦/١، والمساعد ٦٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٨٤/٥، والمقاصد الشافية ٥٦٧/١، وهمع الهوامع ٣٤٤/٢. والبيض: السيوف، والسمر: الرماح.

[3] ينظر تفسير القرطبي ٣٧٤/١٠.

[4] ينظر تفسير أبي السعود ٢١٣/٥.

[5] ينظر روح البيان ٢٢٧/٥. وإِسْمَاعيل حَقِّي هو: إسماعيل حقي بن مصطفى الإسلامبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء: متصوف مفسر، تركي مستعرب، ولد في آيدوس، وسكن القسطنطينية، وانتقل إلى بروسة، وفيها توفي سنة ١١٢٧هـ. ينظر الأعلام ٣١٣/١.

[6] ينظر البحر المديد ٢٥٥/٣. وابن عَجِيبة هو: أحمد بن محمد بن المهدي، ابن عجينة، الحسني الأنجري، مفسر صوفي مشارك، من أهل المغرب، توفي سنة ١٢٢٤هـ. ينظر فهرس الفهارس ٨٥٤/٢.

قدَّم التمييز في الذكر كالشوكاني[١]. ومنهم من قدم المفعولية في الذِّكر، وذكر التمييز بصيغة تدل على تأخيره كالآلوسي[٢].

وتردد جماعة في إعرابه، منهم السمين الحلبي[٣] وابن عادل[٤]، فقطعَا بإعراب (حرسا) في: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا﴾[٥] تمييزا. وفي: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[٦] فضَّلَا المفعولية على التمييز، فقالا إن: (رُعْبًا): مفعولٌ ثانٍ، وقيل: تمييز[٧]. ولم يحسم أبو البقاء العكبري موقفه كذلك من إعراب هذا المنصوب الثاني، ففي حديث: "قد ملئ جنَانًا" أجاز في (جنانا) الوجهين مع تقديم التمييز في الذِّكر، فقال: "يجوز أَن يكون تمييزا؛ لِأَن [الملء] للمكان يكثر أَنْوَاعه فيتميز بَعْضها. وَيجوز أَن يكون مَفْعُولا ثَانِيًا؛ لِأَنَّك تَقول: (مَلَأت الْمَكَان بِكَذَا)، فَيكون مَفْعُولا بِهِ"[٨]. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[٩] قدم المفعولية، وذكر التمييز بصيغة التضعيف، فقال: "(رُعْبًا): مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ"[١٠].

وبهذا يتبين مدى تداخل تمييز النسبة مع المفعول الثاني لدى جمع غفير من أئمة العربية.

---

[١] ينظر فتح القدير ٣/٣٢٦.

[٢] ينظر روح المعاني ٨/٢١٦.

[٣] ينظر الدر المصون ١٠/٤٨٩.

[٤] ينظر اللباب في علوم الكتاب ١٩/٤١٨.

[٥] الجن: ٨.

[٦] الكهف: ١٨.

[٧] ينظر الدر المصون ٧/٤٦١، اللباب في علوم الكتاب ١٢/٤٤٧.

[٨] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٧٦.

[٩] الكهف: ١٨.

[١٠] التبيان ٢/٨٤١.

وقد بحثت في كتب النحاة، فلم أقف على من وضع حدا فاصلا يفرق به بينهما. وفي الصفحات التالية محاولة للوصول إلى هذا الحد المراد وذاك الفاصل المبتغى.

مع العكبري

أراد العكبري أن يزيل التباس المفعول به بغيره، **فاحتكم إلى افتقار الفعل وتعلُّقه**؛ فذكر أن فعْل الفاعل "قد يفْتَقر إِلَى محلٍّ مَخْصُوص يباشره مَقْصُورا عَلَيْهِ، مثل: (ضرب زيدٌ عمرا)"[1]، فذاك يتعدى لواحد.

ثم تحدث عن ذاك المتعدي لواحد إذا عديته –بالهمزة أو التضعيف– إلى اثنين، فقال: "وَقد يُحدِث الْفَاعِلُ الْفِعْلَ لغيره، بِحَيْثُ يصير الْمُحدَث لَهُ الْفِعْل فَاعِلًا بِهِ، كَقَوْلِك: (أضربْتُ زيدا عمرا)؛ أَي: مكَّنته من إِيقَاع الضَّرْب بِهِ، فَأَنت فَاعل التَّمْكِين من الضَّرْب، و(زيد) مفعول هَذَا التَّمْكِين، و(الضَّرْب) الممكّنُ مِنْهُ حَاصِلٌ من (زيد) فِي (عَمْرو)، ف(زيد) فَاعله و(عَمْرو) مَفْعُوله"[2].

وتناول المتعدي لاثنين من باب (كسا)، فقال: إنّ فعل الفاعل قد يكون متعلّقًا بشيئين لَا يُتصور من دونهما، كَقَوْلِك: (أَعْطَيْت زيدا درهما) فالإعطاء من الْفَاعِل لَا يتصور إلاَّ بالآخذ والمأخوذ، إلاَّ أنَّ أحد الشَّيْئَيْنِ –وهو (زيد)– مفعول الْإِعْطَاء وفاعل الْأَخْذ، وَالْآخر –وهو (درهما)– مفعولٌ لَا غير.

وقال في المتعدي لاثنين من باب (ظن): "قد يكون الْفِعْل متعلّقا بمفعول وَاحِد، وَلَكِن يذكر مَعَه غَيره لتوقُّف فهْمِه عَلَيْهِ، كَقَوْلِك: (ظَنَنْت زيدا قَائِما)، فالمفعول

---

[1] اللباب ١/٢٥٥.

[2] اللباب ١/٢٥٥.

على التَّحْقِيق هُوَ المظنون وَهُوَ الْقيام، وَلَكِن لَا يُفِيد ذكره مَا لم يذكَر مَن نُسب إِلَيْهِ"[١]؛ "لِأَن الْمَفْعُولَ الأول إِن اقتصرت عَلَيْهِ لم يُعرف الْمَقْصُود بِهَذِهِ الْأَفْعَال، وَإِن اقتصرت على الثَّانِي لم يُعلم إِلَى مَن أُسْند"[٢].

أما المتعدي لثلاثة، فقال عنه: "وَقد تُوجبُ هَذَا الْفِعْلَ لغيرك، فَتَصِيرُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنى لما تحدثه لَهُ ... كَقَوْلِك: (أعلمتُ زيدًا عمرًا عَاقِلًا) ... فأوجبت لزيد الْعِلم بعقْلِ عمرو"[٣].

لكن مع تدبر الافتقار والتعلق اللذيْن ذكرهما العكبري نجدهما غير مضبوطين بحدٍّ فاصل واضح أيضا؛ إذ قد يزعم زاعم أن الفعل (ملأ) مثلا في قولك: (ملأتُ الإناء ماء) يفتقر ويتعلق بالإناءِ والماءِ تعلُّقَ الفعلِ (أعطى) ب(الفقير) و(الدرهم) في قولنا: (أعطيت الفقير درهما)، وقد يزعم زاعم عدمَ تعلقه، **ولذلك تردد العكبري نفسه في إعراب هذا المنصوب الثاني ولم يكن حاسما**، ففي حديث جبريل "ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ"[٤]، قطع بالتمييز فقال: "وَأما (حِكْمَة) و(إيمانا) فمنصوبان على التَّمْيِيز"[٥]، وفي حديث "قد ملئ جنَانًا" أجاز الوجهين مع تقديم التمييز

---

[١] اللباب ١/٢٥٥.

[٢] اللباب ١/٢٤٨، وينظر ١/٢٥٥.

[٣] اللباب ١/٢٥٦.

[٤] من حديث أنس قَالَ: كَانَ أُبَيٌّ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ". مسند الإمام أحمد، مسند الأنصار رضي الله عنهم، حديث أنس بن مالك عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه، ح ر: (٢١١٣٥)

[٥] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٨.

في الذكر[١]. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[٢] قدم المفعولية، وذكر التمييز بصيغة التضعيف[٣].

مع الرضي

جعل الرضي من تفسير التعدي منطلَقًا ليزيل التباس المفعول الثاني بغيره من المنصوبات، فعلامة الأفعال المتعدية لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر عنده: تعدِّيها في الحقيقة إلى مفعول واحد، هو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول، ف(ظننت زيدا قائما) تساوي (ظننت قيام زيد)؛ قال: "وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول"[٤].

وعلامة الأفعال المتعدية لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر عنده أنها تتعدى إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعولُ هذا الفعل الظاهر، وثانيهما: مفعول مطاوع هذا الفعل؛ ففي قولك: (كسوت زيدا جُبَّة): زيدٌ: المكسُوُّ؛ فهو المفعول به للفعل (كسا)، أما (الجبة) فهي مكتساة؛ فهي مفعول به لمطاوع الفعل (كسا)، يقال: كسوته فاكتسى، فمفعول (اكتسى): مكتسًى؛ يقول: "وباب (كسوت) و(أعطيت) متَعَدٍّ إلى مفعولين حقيقة؛ لكن أولهما: مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ (زيد) في قولك: (كسوت زيدا جبة)، و(أعطيت زيدا جبة): مكسوٌّ

---

[١] ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٧٦.

[٢] الكهف: ١٨.

[٣] ينظر التبيان ٨٤١/٢.

[٤] شرح الكافية ٣٣٤/١.

ومعطًى، وثانيهما: مفعول مطاوع هذا الفعل؛ إذ الجبة مكتساة ومعطوة؛ أي: مأخوذة"[١].

وإذا طبقنا ضابطه هذا على الفعل (زاد) في (زاد الله المجاهدين إيمانا)؛ وجدناه ينطبق عليه الأمران كلاهما؛ إذ يصح المعنى لو قلنا: (زاد الله إيمان المجاهدين)، على التقدير الأول، ويصح أيضا أن يكون المزيد هم المجاهدين، والمزداد هو الإيمان، يقال: زاده فازداد.

إزالة الالتباس

وفي السطور التالية محاولة لوضع علامات تفرق بين المفعول الثاني وتمييز النسبة في الأساليب التي التبس فيها كل منهما بالآخر، في ضوء تأمُّلِ دلالة هذين المنصوبين عند النحاة، وبناءً على ما ذَكَرَه قليلٌ منهم تلميحًا لا تصريحًا، وإشارةً لا عبارةً، وعرَضًا لا أصالةً:

العلامة الأولى: إذا أمكن أن ينصِب ذاك الفعلُ المعرفةَ في ذلك الموضع الذي حل فيه هذا المنصوب فالفعل متَعَدٍّ لاثنين، والمنصوب مفعول ثان، وإلا فلا. وهو ما يفتح الباب ليكون المنصوب تمييزا، لاسيما إذا استوفى شروطه.

وقد أَلمحَ ابن الشجري إلى تلك العلامة؛ فقد اعترض على إعراب شيخه التبريزي (مواهبا) مفعولا به من قول المتنبي:

ومحلُّ قائمِهِ يَسِيل مواهبًا **** لو كُنَّ سَيْلا ما وجدنَ مَسيلا[٢]

---

[١] شرح الكافية ٣٣٥/١.

[٢] من الكامل في ديوانه ١٤٥. وقائم السيف: مقبضه، ويعني بمحله: راحة الممدوح. يبالغ في مدحه بالكرم، فيقول: إن مواهبه وعطاياه لو كانت سيلا ما وجدت مسيلا يكفيها.

ورأى أنها تمييز، وحجته في ذلك أن الفعل الناصب لها (سال) ليس متعديا، بدليل أنه لا ينصب المعرفة، يقول: "وقال يحيى بن عليّ التّبريزيّ[1]: (مواهبا) منصوبة؛ لأنها مفعول. فقلت: لا يجوز أن تكون مفعولا؛ لأنّ (يسيل) لا يتعدّى إلى مفعول به، بدلالة أنه لا ينصب المعرفة، تقول: (سال الوادي رجالا)، ولا تقول: (سال الوادي الرجالَ)، و(سالت الطّرُق خَيْلا)، ولا تقول: (سالت الطُّرقُ الخيلَ)، فلما لزمه نصب النكرة خاصّة، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة، والمميِّز لا يكون إلا نكرة؛ ثبت أن قوله: «مواهبا» مميِّز "[2].

ومع أنه يوازن في كلامه بين تمييز النسبة والمفعول به، فإن المفهوم أن حدّه يسري على المفعول الثاني أيضا؛ إذ المسلك واحد، ففي (زادك الله حرصا) الدليل عنده على أن الفعل ليس متعديا لاثنين أنه لا يقال: (زادك الله الحرص)، فالفعلُ لا يَنصب المعرفةَ بعد مفعوله، وفي ذلك دليل عنده على أنه متَعَدٍّ لواحد لا لاثنين، مما يدعم كونه تمييز نسبة؛ إذ استوفى شروطه كافة.

وقد صرَّح جماعة بأن المفعول الثاني للفعل المتعدي لاثنين يأتي معرفة ونكرة، فإن أبى إلا أن يكون نكرة لم يكن الفعل متعديا لاثنين، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه ليكون تمييزا، منهم أبو حيان وناظر الجيش والشاطبي؛ أما أبو حيان فقال: "والدليل على أن الاسم الثاني مفعولٌ: مجيئُه معرفة ونكرة"[3]، وتحدث ناظر الجيش عن الأفعال التي تتعدى لمفعولين، فقال: "وأما (هَبْ)

---

[1] يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، من أئمة اللغة والأدب، أصله من تبريز، ونشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام، توفي سنة ٥٠٢هـ. ينظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ووفيات الأعيان ٦/٢٩١.

[2] أمالي ابن الشجري ٣/١٠٥، وينظر شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣/٢٢٧.

[3] التذييل والتكميل ٦/٢٦.

فمنهم من لم يَعدّها من هذا الباب، والصحيح أنها منه، بدليل مجيء المفعول الثاني معرفة"[١]. وكذا الشاطبي جعل مقياس الحكم بتعدي الفعل إلى مفعولين أن يأتي الثاني منهما معرفة، فإن لم يأت المنصوب الثاني معرفةً لم يثبت كونه مفعولًا[٢].

العلامة الثانية: إذا عدّيتَ فِعْله بهمزة النّقل أو التضعيف فتعدّى إلى ثلاثة فالمنصوب الثاني مفعول ثان، وإلا فلا.

هذا الضابط وضعه ابن الشجري وهو يفرّق بين المفعول به والتمييز، فالفعل (سال) في: (سال الوادي ماءً) لازمٌ لا متعدٍّ عنده، و(ماء) تمييزٌ لا مفعول به، والدليل على أن الفعل لازمٌ عنده أنك لو أدخلت همزة التعدية عليه لقلت: (أسال الوادي الماءَ) بتعدية الفعل إلى مفعول واحد لا مفعولين، "فلو كان قبل النّقل بالهمزة يتعدّى إلى مفعول لتعدّى بعد النّقل إلى مفعولين"[٣].

وهذا الضابط يمكن تطبيقه كذلك على الفعل الذي يلي مفعوله منصوب اختُلف فيه أهو مفعول ثان أم تمييز؛ فإن المسلك واحد؛ فإذا عدّيته بهمزة النّقل أو التضعيف فتعدّى إلى مفعولين لا إلى ثلاثة فالمنصوب الثاني ليس مفعولا ثانيا، وإذا كان هذا المنصوب الثاني يتنازعه هذان الوجهان –المفعولية والتمييز– فأسقطنا المفعولية؛ لزم التمييز، ومثال ذلك: (زاد الله ولدك صلاحا)؛ فالفعل (زاد) –بناء على ذلك– ليس متعديا لاثنين، و(صلاحا) تمييز لا مفعول ثان، والدليل على أن الفعل ليس متعديا لاثنين: أنك إذا عديته –بالتضعيف أو بالهمزة– لم يتجاوز المفعول الثاني، تقول: (زوَّدك الله التقوى)، جاء في

---

[١] تمهيد القواعد ١٤٧٩/٣.

[٢] ينظر المقاصد الشافية ٤٩٥/٢.

[٣] أمالي ابن الشجري ١٠٥/٣.

(لسان العرب): "زوَّدتُ فُلَانًا الزَّادَ تَزْوِيدًا، فتزوَّده تَزَوُّدًا"[١]، فعند تعديته بالتضعيف لم يتجاوز الاثنين، وهذا يعنى أنه قبل التضعيف كان متعديا لواحد؛ إذ لو كان متعديا لاثنين لتعدى لثلاثة عند تضعيفه، مما يمنع أن يكون (صلاحا) –في قولنا: (زاد الله ولدك صلاحا)– مفعولا ثانيا، وهو ما يرجِّح أن يكون تمييزا؛ لاستيفائه شروط التمييز، وتحقُّقِ ضوابطه فيه.

العلامة الثالثة: إذا تضمن معنى (من) الجنسية فهو تمييز لا مفعول به.

وهذا الضابط ذكره جماعة من النحاة، منهم ابن مالك[٢]، وابن شاهنشاه[٣]، وأبو حيان[٤] وناظر الجيش[٥] والسيوطي[٦]. وليس المقصود بتضمنه معنى (من) أن يقبل دخول (مِن) عليه، فمن التمييز ما لا يقبل دخول (مِن)؛ وإنما التضمُّن أمرٌ يعود إلى المعنى، فمعنى (حسُن محمدٌ خُلقا): حسُن محمدٌ مِن جهة خُلقه؛ قال خالد الأزهري: "وليس المراد بقولهم في التمييز: (بمعنى مِن): أن تكون (من) مقدَّرة قبله... وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس، كما يجاء بـ(من) المبينة للجنس، لا أن ثَمَّ (مِن) مقدرةً"[٧].

هذه علامات ثلاث أشار إليها النحاة يمكن أن تكون مرجعا للتفرقة بين المفعول الثاني وتمييز النسبة.

---

[١] لسان العرب: (ز و د).

[٢] ينظر شرح التسهيل ٣٧٩/٢.

[٣] ينظر الكناش ١٩٠/١. وابن شاهنشاه سبقت ترجمته.

[٤] ينظر التذييل والتكميل ٢٠٥/٩.

[٥] ينظر تمهيد القواعد ٢٣٥٤/٥.

[٦] ينظر همع الهوامع ٣٣٦/٢.

[٧] التصريح ٦١٧/١، وينظر معاني النحو ٣١٢/٢.

الراجح في الفعلين: (ملأ)، (زاد)

الذي يترجح لي –بعد الوقوف على العلامات السابقة، وتتبع استعمال الفعلين المذكورين– أن هذين الفعلين يتعديان إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، وأن المنصوب الثاني بعدهما تمييز لا مفعول ثان؛ فالشواهد التي سبق أن سقناها لهما تنطبق عليها هذه الضوابط التي ذكرناها، ومنها على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾[١]، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾[٢]، وقوله ﷺ : «يُوشِكُ يَا مُعَاذُ –إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ– أَنْ تَرَى مَا هَهُنَا قَدْ مُلِئَ جِنَانًا»[٣]، وقوله ﷺ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاَةِ الوُسْطَى»[٤]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيانًا وَكُفْرًا﴾[٥]، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[٦]، وقوله ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»[٧]، «زَادَكَ اللَّهُ طَاعَةً»[٨]، وغيرها من الآيات والأحاديث التي سبق أن سقناها.

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) الجن: ٨.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المائدة: ٦٤، ٦٨.

(٦) الأنفال ٢.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) سبق تخريجه.

فهذه الشواهد ونظائرها يُلحظ فيها الآتي:

أولا: أن المنصوب الثاني ورد فيها جميعا نكرة لا معرفة، فجميع المواضع التي وردا فيها مصحوبَين بمنصوبين في القرآن الكريم كان الثاني منهما نكرة، وكذلك ما جاء منها مبنيا لما لم يُسَمَّ فاعله، وجاء بعد نائب الفاعل منصوب، كان هذا المنصوب نكرة. وهذا يؤيد أن الفعلين (زاد) و(ملأ) لا يتعديان إلى مفعولين؛ لأن الأفعال التي تتعدى لمفعولين تتعدى للمعرفة والنكرة، تقول: (ظننت زيدا القائد)، و(كسوت عمرا الثوب)، كما تقول: (ظننت زيدا قائدا)، و(كسوت عمرا ثوبا)، ومن ثم فذاك المنصوب الثاني مع هذين الفعلين (زاد، وملأ) ليس مفعولا ثانيا؛ لأنه لم يأت إلا نكرة، بل هو تمييز نسبة؛ لأنه قد استوفى شروطه.

وأما الشاهد الذي وقفت عليه لدى النحاة وجاء فيه المنصوب الثاني معرفة، وهو قول الشاعر:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ ** لَظَاها ولم تُستعمَل البِيضُ والسُّمْرُ

فالألف واللام فيه مزيدتان كما ذكر ابن مالك[١] وأبو حيان[٢]، وناظر الجيش[٣]، أو أنه من الضرورة الشعرية كما قال الشاطبي[٤].

---

[١] ينظر شرح التسهيل ٣٨٦/٢.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٩.

[٣] ينظر تمهيد القواعد ٢٣٨٤/٥.

[٤] ينظر المقاصد الشافية ٥٦٦/١.

ثانيا: أن هذين الفعلين إذا عديناهما بالهمز أو التضعيف لم يتعديا إلى ثلاثة، ولو كانا متعديين لاثنين قبل دخول الهمزة لزادتهما التعدية مفعولا ثالثا، كالفعل (علم): تقول: (علمت الحق منتصرا)، فإذا عديته بالهمزة تعدى لثلاثة، تقول: (أعلمت ولدي الحق منتصرا)؛ لكن هذين الفعلين لا تعدِّيهما الهمزةُ ولا التضعيف لثلاثة مفاعيل، بل يعدِّيانهما لمفعولين، فعلمْنا مِن ثمّ أنهما كانا قبل التعدية متعديين لمفعول واحد، وأن المنصوب الثاني معهما كان تمييزا، تقول: (زادهم البائعُ سَمْنا)، ف(سمنا) فيه تمييز؛ لأنك عند تعديته تقول: (زَوَّدهم البائعُ السَّمنَ)، كما جاء في (المحكم)[1] و(لسان العرب)[2]، فالفعل (زوَّد) هنا متعدٍّ لمفعولين، ولو كان متعديا لاثنين قبل التضعيف لاحتاج مفعولا ثالثا يجلبه التضعيف. ومنه قولنا: (زوّدك الله التقوى) ف(التقوى) هنا مفعول ثان، وقد جاء في دعاء الرسول ﷺ: "اللهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى"[3].

وكذلك الفعل (ملأ)؛ تقول: (ملأت الكوب ماء)، فالفعل متَعَدٍّ لمفعول واحد، و(ماء) تمييز؛ لأنك إذا عديته بالتضعيف لتعدى لاثنين، ولو كان قبل التعدية متعديا لاثنين لتعدى بها إلى ثلاثة؛ قرأ نافع وابن ابن كثير: ﴿وَلَمُلِّئْتَ مِنْهُمْ

---

[1] المحكم (س م ن).

[2] لسان العرب (س م ن).

[3] سنن البيهقي الكبرى، كتاب الحج، جماع أبواب آداب السفر، باب الدعاء إذا سافر ح ر: (١٠٣٠٦)، والحديث رواه أَنَس بْن مَالِكٍ، قَالَ: لَمْ يُرِدْ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَفَرًا إِلَّا قَالَ حِينَ يَنْهَضُ مِنْ جُلُوسِهِ: "اللهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ، وَإِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ، وَبِكَ اعْتَصَمْتُ، أَنْتَ ثِقَتِي وَرَجَائِي، اللهُمَّ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي وَمَا لَا أَهْتَمُّ بِهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى، وَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَجِّهْنِي إِلَى الْخَيْرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهْتُ" ثُمَّ يَخْرُجُ.

رُعْبًا﴾[1]، بتشديد اللام مكسورة، فالتضعيف لم يزد في تعديته، فالفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله هنا مع تضعيفه لم ينصب مفعولا ثالثا.

ثالثا: أن المنصوب بعد هذين الفعلين قد تضمن معنى (من) الجنسية في جميع الأمثلة والشواهد التي سقناها. وليس المراد بتضمن "التمييز معنى (من) أن تكون (من) مقدرة قبله... وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس، كما يجاء بـ(من) المبينة للجنس"[2]، كما سبق أن ذكرنا.

فالزيادة والملْء يكثر أنواعهما، فيأتي التمييز ليبين جنسهما، ويميز بعضها عن بعض؛ ألا ترى أن جنس الزيادة ونوعها غير محدد في مثل قولنا: (زادك الله بفضله)، فإذا قلنا: (تقوى)، أو: (إيمانا)، أو: (غنى)، أو: (بركة)، أو: (علما)، أو: (عفافا)، أو غيرها- انجلى المراد، وهو في هذا كله اسم فضلة نكرة مبيِّن لإبهام نسبة، وفيه معنى (من) الجنسية، وهذا هو تمييز النسبة عندهم.

وكذلك لو قلنا: (ملأت الكوب)، فالملء أنواع شتى، يصلح له أن نقول: ماءً، وعصيرا، وزيتا، وخلا، وعسلا، وغيرها، وبذِكْرِ واحدٍ منها ظهر المراد وانكشف.

رابعا: أن حاجةَ (ملأ) إلى (ماء) في (ملأت الإناءَ ماءً) حاجةُ (امتلأ) إليه في (امتلأ الإناءُ ماءً)، وكلُّ مَن ذَكَر هذا المثال الثاني ونظائره من أئمة العربية -ممن وقفت على كلامه- يرَوْن المنصوب تمييزا، ومن هؤلاء

---

(1) السبعة في القراءات ٣٨٩، والمبسوط في القراءات العشر ٢٧٦، وحجة القراءات ٤١٣.

(2) التصريح ٦١٧/١.

سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، والسيرافي[٣]، والزمخشري[٤]، والأنباري[٥]، وابن الحاجب [٦]، وابن مالك[٧]، وابن هشام[٨]، والسيوطي[٩].

كما أن حاجة (زاد) إلى (كفرا) في (زادهم الله كفرا) حاجةُ (ازداد) إليه في (ازداد المنافق كفرا)، وقد أعربه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ازْدادُوا كُفْرًا﴾[١٠] تمييزا كلٌّ من أبي حيان[١١]، والسمين[١٢]، وابن عادل[١٣]، والآلوسي[١٤]، وكذا فعل العكبري[١٥]، فأعرب (كرامة) تمييزا في حَدِيث أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: "فَازْدَادَتْ عَلَيْهِمْ كَرَامَةً"[١٦].

---

[١] ينظر الكتاب ٢٠٤/١.

[٢] ينظر الأصول ٢٢٢/١.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه ٧٧/٢.

[٤] ينظر المفصل ٩٣.

[٥] ينظر الإنصاف ٦٨٤/٢.

[٦] ينظر أمالي ابن الحاجب ٤٠٥/١.

[٧] ينظر شرح التسهيل ٣٧٩/٢.

[٨] ينظر قطر الندى ١٨.

[٩] ينظر همع الهوامع ٣٤١/٢.

[١٠] آل عمران: ٩٠.

[١١] ينظر البحر المحيط ٢٥٣/٣.

[١٢] ينظر الدر المصون ٣٠٤/٣.

[١٣] ينظر اللباب في علوم الكتاب ٣٧٨/٥.

[١٤] ينظر روح المعاني ٢٠٩/٢.

[١٥] ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٨، وعُقود الزَّبَرْجَدِ ٢٦٣/٣.

[١٦] روى ابن حبان في صحيحه، في كتاب النكاح، ذِكْر وَصْفِ تَزْوِيجِ الْمُصْطَفَى ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ، ح ر: (٤٠٦٥)، عن أُمِّ سَلَمَةَ –رضي الله عنها– "أَنَّهَا لَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ أَخْبَرَتْهُمْ

وإذا كان ذلك كذلك؛ فإن الأَوْلى أن يعرب المنصوب الثاني بعد (ملأ) و(زاد) تمييزا كما أعربوا المنصوب بعد مطاوعهما (امتلأ) و(ازداد)؛ إذ المقتضى واحد.

خامسا: أن الفعل (زاد) –الذي رأى أكثر النحاة أن المنصوب الثاني بعده مفعولُه الثاني– جميع الشواهد التي سقناها له تنطبق عليها شروط التمييز، وتصلح كلها للتحويل من المفعول، كما يصلح التمييز للتحويل في: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[1]، ومنها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيانًا وَكُفْرًا﴾[2] تقديره: يزيد ما أُنزل إليك طغيانَ كثيرٍ منهم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[3] تقديره: زادت إيمانَهم، وقوله تعالى:﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾[4] تقديره: زاد الله مرضَهم، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[5] تقديره: زاد نفورَهم، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾[6] تقديره: زاد الله هداهم، وقوله ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» تقديره: زاد اللهُ حرصَك، وقوله ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ طَاعَةً»[7] تقديره:

أَنَّهَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ المغيرة، فكذبوها، وجعلوا يقولون: ما أَكْذَبَ الْغَرَائِبَ! ثُمَّ أَنْشَأَ نَاسٌ مِنْهُمُ الْحَجَّ، فَقَالُوا: تَكْتُبِينَ إِلَى أَهْلِكِ، فَكَتَبْتُ مَعَهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى الْمَدِينَةِ فَصَدَّقُوهَا، فَازْدَادَتْ عَلَيْهِمْ كَرَامَةً".

[1] القمر: ١٢.

[2] المائدة: ٦٤، ٦٨.

[3] الأنفال: ٢.

[4] البقرة: ١٠.

[5] فاطر: ٤٢

[6] محمد: ١٧.

[7] سبق تخريجه.

زاد اللهُ طاعتَك، وقوله ﷺ لعليّ: «زَادَكَ اللَّهُ إِيمَانًا وَعِلْمًا»[١] تقديره: زاد الله إيمانَك وعِلمك، وقوله ﷺ لأحدهم: «زَادَكَ اللَّهُ شُحًّا»[٢] تقديره: زاد الله شحك. وهكذا باقي الشواهد جميعا.

ولهذا كله يرجح الباحث أن يكون المنصوب الثاني بعد هذين الفعلين تمييزا لا مفعولا ثانيا.

[١] سبق تخريجه.

[٢] سبق تخريجه.

المبحث الثاني: التباس التمييز بالحال

دلالة الحال

عرّف النحاة الحال بتعريفات متعددة يكمِّل بعضها بعضا[١]، والملحوظ أن تعريفاتهم تدور حول خصائص وسمات يستلزمها الحال مجتمعة، هي:

الوصفية: فلا يدخل نحو: (القهقرى) في قولك: (رجعت القهقرى)؛ فإنه ليس بوصف؛ إذ المراد بالوصف: ما صيغ من المصدر؛ ليدل على متصف، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل[٢]. وقد تأتي الحال جامدة لكن هذا مخالف لأصلها.

الفضلية: فلا يدخل فيه الوصف الواقع عمدة، مثل: (محمد ضاحك)؛ لأن (ضاحك) هنا وقع خبرا، فهو أحد طرفي الإسناد. قال ابن هشام: "وَالْمرَاد بالفضلة مَا يَقع بعد تَمام الْجُمْلَة، لَا مَا يَصح الِاسْتِغْنَاء عَنهُ"[٣]؛ ليدخل نحو: (كسالى) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾[٤] ونظائره.

النصب: والمقصود وجوب النصب، فيخرج النعت في مثل قولنا: (أبصرت طفلا ضاحكا)؛ لأنه غير لازم للنصب، حيث تقول: هذا طفلٌ ضاحكٌ، ومررت بطفلٍ ضاحكٍ.

---

[١] ينظر شرح المفصل ٤/٢، وشرح الكافية ٧/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٧، والآجرومية ١٩، وارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣، وشرح قطر الندى ٢٣٤، وهمع الهوامع٢٩٣/٢.

[٢] ينظر شرح الأشموني ٤/٢.

[٣] شرح قطر الندى ٢٣٥.

[٤] النساء: ١٤٢.

بيان هيئة صاحبه: أي: كيفية وقوع الفعل منه أو عليه، وهذا يُخرج التمييز؛ لأن التمييز يزيل الإبهام الكائن في الذوات أو النسبة، أما الحال فيزيل الإبهام الكائن في الهيئات.

صلاحيتها أن تكون جوابا ل(كيف): بخلاف قولك: (رأيت زيدًا القائم)؛ فإنه لا يصلح جوابًا ل(كيف) مع أنه وصف فضلة منصوب.

والأصل في الحال والغالب فيها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة.

أوجه التشابه بين الحال والتمييز

يجمع الحالَ والتمييز سماتٌ مشتركة كثيرة، وقد ذكر ابن هشام ومعه جماعة من النحاة[١] أن الْحَال والتمييز يجْتمعَان فِي خَمْسَة أُمُور: أَنَّهُمَا اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام. قال أبو حيان في سبب تنكيرهما: "ليس التعريف فيهما بممكن؛ لأنك إذا قلت: (جاء زيد) اقتضى الفعل حالا منكورة يجيء الفاعل عليها إسراعا أو إبطاء، أو غضبا أو رضًا، أو نحو ذلك، ولم يدل على حال مختصة ولا معهودة فتكون معرفة. وكذلك التمييز، وإذا قلت: (امتلأ الإناء) لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في المالئ له، فلا يمكن أن يأتي معرفة؛ فلذلك وجب التنكير في الحال والتمييز"[٢].

وأضاف بعضهم سمات أخرى مشتركة بينهما، منها: امتناع إضمارهما؛ لأنّ الضمير معرفة، وهما الأصل فيهما التنكير[٣]. وترتب على امتناع إضمارهما

---

[١] ينظر مغني اللبيب ٦٠٠، وشرح الأشموني ٥٦/٢.

[٢] التذييل والتكميل ٢٧/٩، وينظر شرح التسهيل ٣٢٦/٢، وشرح ابن الناظم ٢٣٠، وتمهيد القواعد ٢٢٥٦/٥.

[٣] ينظر الكناش ٢٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٦١/٦، وارتشاف الضرب ١٠٥٠/٣، وتمهيد القواعد ١٧١٧، وحاشية الصبان ١٥٨/٢.

امتناع نيابتهما عن الفاعل، قال ابن يعيش: "فأمّا الحال والتمييز فلا يجوز أن يُجعل شيء منهما في موضع الفاعل، فإذا قلت: (سير بزيد قائمًا)، و(تَصبب بَدَنُ عمرو عَرَقا)؛ فلا يجوز أن تُقِيم (قائمًا) أو (عرقًا) مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلّا نكرتين، والفاعلُ وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهَر، والمضمر لا يكون إلّا معرفة"[١].

أوجه الاختلاف بين الحال والتمييز

ذكر ابن هشام وتبعه الأشموني وغيره أنهما يفترقان في سبعة أمور[٢]، هي:

الأول: أَن الْحَال يكون مفردا، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾[٣]، وجملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾[٤]، وجملة فعلية، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[٥]، وظرفا، نَحْو: (رَأَيْت الْهلَال بَين السَّحَاب)، وجارا ومجرورا، نَحْو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[٦]. أما التمييز فلا يكون إلا اسما، نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٧].

---

[١] شرح المفصل ٣١٠/٤، وينظر البديع ١١٩/١.

[٢] ينظر مغني اللبيب ٦٠٠، وشرح الأشموني ٥٦/٢.

[٣] القصص: ٢١.

[٤] الكهف: ٣٥.

[٥] الصف: ٥.

[٦] القصص: ٧٩.

[٧] مريم: ٤.

وَالثَّانِي: أَن الْحَال قد يتَوَقَّف معنى الْكَلَام عَلَيْهَا، فيفسد لو حذفت، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلا﴾[1]، وقوله: ﴿لَا تقربُوا الصَّلَاة وَأَنْتُم سُكَارَى﴾[2]. والتمييز ليس كذلك؛ فحذفه ربما ينقص المعنى؛ لكن لا يفسده.

وَالثَّالِث: أن التمييز مبيّن للذوات أو للنسبة، والحال مبينة للهيئات.

وَالرَّابِع: أَن الْحَال تَتَعَدَّد، كقوله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[3]، وقوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ﴾[4]، بِخِلَاف التَّمْيِيز، لا يقال: (حسُن عليٌّ خُلُقًا عِلْمًا أدبا)، ولا: (اشتريت منًّا عسلا لحما).

وَالْخَامِس: أَن الْحَال تتقدم على عاملها جوازا إِذا كَانَ فعلا متصرفا أَو وَصفًا يُشبهه، نَحْو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[5]، وَلَا يجوز ذَلِك فِي التَّمْيِيز على الصَّحِيح. قال الشاطبي: "إن الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضعف العامل؛ ألا ترى أنه لا يعمل فيهما إلا نكرتين، لكن الحال أشبهت الظرف، فجاز تقديمها، كما جاز تقديم الظرف، وبقي التمييز على أصل الامتناع"[6].

السَّادِس: أَن حق الْحَال الِاشْتِقَاق، وَحقّ التَّمْيِيز الجمود، وقد يتعاكسان.

---

(1) آل عمران: ١٩١.

(2) النساء: ٤٣.

(3) الفجر: ٢٨.

(4) الفتح: ٢٧٠.

(5) القمر: ٧.

(6) المقاصد الشافية ٣/٥٥٥.

السَّابِع: أَن الْحَال تكون مُؤَكدَة لعاملها نَحْو: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾[١]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[٢]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٣]، وَلَا يَقع التَّمْيِيز كَذَلِك.

وأضاف بعضهم:

الثامن[٤]: أن الحال تكون على معنى (في)، والتّمييز يكونُ على معنى (مِنْ)، فإذا قيل: (جاء المعلم مسرورا) فالمعنى: جاء في سرور، وإذا قيل: (طاب عليّ خُلقا)، فالمعنى: طاب من جهة خلقه، وإذا قيل: (اشتريت مثقالا ذهبا) كان المعنى: اشتريت مثقالا من ذهب.

التداخل بين الحال والتمييز

ولاشتراك الحال والتمييز في سمات كثيرة قوي التشابه بينهما، حتى قال السيوطي: "وَالْحَال والتمييز مشتركان فِي سَائِر الْقُيُود إِلَّا فِي كَونه [أي: التمييز] بمعني (من)"[٥]، وغدتْ بعضُ التراكيب محتملةً للأمرين، ويبدو لي أن أكثر ما يكون التداخل والالتباس بينهما في صورتين:

<u>الصورة الأولى: في تمييز النسبة إن دل على هَيْئَة وقُصِد بِهِ المميَّز</u>

ذلك أن الدلالة على هيئةٍ أحدُ الفروق الرئيسة التي تميز الحال عن التمييز، وقد يدل التمييز على هَيْئَة، نحو: (كرم زيد ضيفا) –وذلك لا يكون إلا في

---

[١] النمل: ١٠.

[٢] النمل: ١٩.

[٣] البقرة: ٦٠.

[٤] ينظر المرتجل ١٦٢، وأوضح المسالك ٢٩٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/٢، والتصريح ٦١٦/١.

[٥] همع الهوامع ٣٣٦/٢.

تَمْيِيز النسبة- بشرط أن يراد بالمنصوب الاسمُ الأولُ المميَّز؛ فإن الضيف في المثال المذكور يحتمل أن يكون هو زيدا؛ فيكون المراد الثناء على زيد وهو ضيف، ويحتمل أن يكون غيره؛ فيكون المراد الثناء على ضيف زيد. وشرط الصورة المعنية هنا أن يكون المنصوب (ضيفا) هو المميَّزَ (زيدا) لا غيرَه، وعلامته أن يصح الإخبار بالتمييز عن المميَّز، فتقول في (كرُم زيدٌ ضيفًا): زيد ضيف، وفي (كفى بالله شهيدا): الله شهيد، مع استقامة المعنى، وفي هذه الحالة يجوز لنا في المنصوب وجهان:

- ✓ **الحالية**؛ لدلالته على هيئة.
- ✓ **والتمييز**؛ لصحة دخول (مِنْ) عليه.

فإن قدرنا (ضيفا) حالا كان المعنى: كرم زيد حالة كونه ضيفا، وإن قدرناه تمييزا كان المعنى: كرم زيدٌ مِن ضيفٍ، والفرق بينهما أن التمييز عامٌّ والحال خاص؛ فيمكن على الحالية أن تقول: كرُم زيد ضيفا وبخِل مُضِيفا، وحسُن زيدا أبًا وساء ابنًا، ومن شواهد ذلك ما ذكره الجاحظ ونقله عنه جماعة أن أحد خطباء العرب المعروفين اسمه معبد دخلَ على أمِيرٍ، "فتَكَلَّمَ وهو قائمٌ فأَحْسَنَ، فلَمَّا جَلَس تَلَهْيَعَ في كَلامِه، فقيل له: يا مَعْبَدُ، ما أَظْرَفَكَ قائمًا، وأَمْوَقَكَ جالِسًا! فقال: إنّي إذا قُمْتُ جَدَدْتُ، وإذا جَلَسْتُ هَزَلْتُ"[1]. ولا يصح ذلك كله على التمييز؛ لأنه عام يقصد به الديمومة.

هذا إن أردنا بالضيف -في: (كرم زيد ضيفا)-: زيدا، فإن أردت بالضيف غير (زيد) كان المعنى: كرُم ضيفُ زيد، وكان القصد الثَّنَاء على ضيف زيد

---

[1] البيان والتبيين ٢٨١/١، ومعنى (تلهيع): فتر وكسل، ومعنى (أموقك): أضعفك، أو أضعف عقلك.

بِالْكَرمِ، وتعين أن يكون تمييزًا منقولًا من الفاعل، أصله: كرم ضيف زيد، ولا تدخل عليه (من)؛ لأنه فاعل في الأصل.

وقد نبه على ذلك غير واحد من أئمة النحو، قال أبو حيان: "والتمييز إن صح أن يكون خبرًا للاسم قبله؛ كان له أو لملابسه المقدر، مثال ذلك: (كرم زيدا أبًا)، فهذا يصح أن تقول: زيد أب، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون زيد هو الأب، أي: كرم زيد نفسُه أبًا، أي: ما أكرمه من أب، ولا يكون منقولًا من فاعل، ويجوز دخول (من) عليه.

والوجه الثاني: أن يكون التمييز ليس زيدا، وإنما هو أبوه، فيكون الأصل: كرم أبو زيد، أي: ما أكرم أباه، ويكون منقولًا من فاعل، ولا يجوز دخول (من) عليه. وإن دل المنصوب على هيئة، وعني به الأول؛ جاز أن ينتصب على الحال نحو: (كرم زيد ضيفا)، وجاز أن ينتصب تمييزًا؛ لصلاحية دخول (من) عليه عند قصد التمييز، وإن لم يعْنَ به الأول تعين أن يكون تمييزًا منقولًا من الفاعل أصله كرم ضيف زيد، ولا يدخل عليه (من)"[1].

والملحوظ أن ذلك يكثر في كل ما اقتضى تعجبا قياسيا أو سماعيا[2] مثل: (لله دره فارسا)، و(ويحه رجلا)، و(وحسبك به خطيبًا)، و﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]، فقد رجّح الأكثرون[4] أن المنصوبات في هذه الأمثلة ونظائرها تمييز، قال ابن الحاجب: "في قوله: (لله دره فارسًا) وشبهه: الأَوْلى فيه التمييز،

---

[1] ارتشاف الضرب ١٦٢٥/٤، وينظر شرح التسهيل ٣٨٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٩، ومغني اللبيب ٦٠٣، والمساعد ٦٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٧٩/٥.

[2] ينظر الأشموني ٤٩/٢.

[3] النساء: ٧٩.

[4] ينظر شرح الكافية ٦٩/٢.

وانتصابه على الحال ضعيف... لأن قولك: (لله دره فارسًا) لم تُرد به المدح في حال الفروسية، وإنما تريد مدحه مطلقًا"[١]. ووافقه الرضي في الترجيح، وعارضه في الحجة، فقال عن المنصوب في (لله دره فارسا!) ونظائره: "قال الأكثرون: هي تمييز، وقال بعضهم هي حال، أي: ما أعجبه في حال فروسيته! ورجح المصنف الأول، قال: لأن المعنى: مدحُه مطلقا بالفروسية، فإذا جُعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا؛ لأن معنى التمييز عنده: ما أحسنه في حال فروسيته! وتصريحهم ب(من) في: (لله درك من فارس) دليل على أنه تمييز"[٢].

وعلى الدرب سار أبو الفداء، فرأى أن المنصوب في هذه التراكيب يحتمل الوجهين وحمله على التمييز أولى: "وإذا كان التمييز صفة احتمل أن يكون حالا لكنّ التمييز أولى؛ لأنّ المراد مدحه مطلقا ... وهذا يفهم من التمييز دون الحال؛ لأنه إذا كان حالا اختصّ بالمدح فيتقيّد، فيتغيّر المعنى المقصود"[٣]، وإلى هذا ذهب ابن عقيل أيضا في شرحه على الألفية[٤].

وأجاز بعضهم الوجهين دون ترجيح، كابن الخباز، وأبي حيان، وناظر الجيش، قال ابن الخباز: "وأما قوله: (حسبك به فارسًا) ف(حسبك): مبتدأ، و(به) في موضع رفع به، كأنك قلت: يكفيك، و(فارسا) إن شئت جعلته حالًا،

---

[١] أمالي ابن الحاجب ٣٦٧/٢.

[٢] شرح الكافية ٦٩/٢.

[٣] الكناش ١٩٣/١.

[٤] ينظر شرح ابن عقيل ٢٤٢/٢. لكنه في (المساعد) أجاز الوجهين دون ترجيح فقال في نحو: (كرم زيد ضيفًا): "إذا نصبت (ضيفًا) وقصدت به زيدًا؛ جاز فيه وجهان: الحالية لدلالته على هيئة، والتمييز لصحة دخول (مِنْ) عليه" المساعد ٦٣/٢.

وإن شئت جعلته تمييزًا، فإن كان حالًا؛ فالمعنى: يكفيك في حال فروسيته، وإن كان تمييزًا فالتقدير: يكفيك من فارس"[1].

إزالة الالتباس في هذه الصورة

يرى ابن السراج وابن يعيش وغيرهما أن هذا الموطن يلتبس فيه التمييز بالحال، وأن السبيل للتفريق بينهما ورفع توهم الحالية يتمثل في إدخال (من) على التمييز؛ قال ابن السراج نقلا عن المبرد: "وقال أبو العباس –رحمه الله– : فأما قولهم: (حسبك بزيد رجلًا)، و(أكرم به فارسًا)، وما أشبه ذلك، ثم تقول: (حسبك به من رجل)، و(أكرم به من فارس)، و(لله دره من شاعر)، وأنت لا تقول: عشرون من درهم ... فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز؛ ألا ترى أنك لو قلت: (أكرِم به فارسًا)، و(حسبك به خطيبًا)؛ لجاز أن تعني في هذه الحال"[2].

وقال ابن يعيش: "إنّ هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييزُ بالحال، فأتوا بـ (من) لتخلصه للتمييز؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: (ويحه رجلًا)، و(لله درُّه فارسًا)، و(حسبُك به ناصرًا)؛ جاز أن تَعْنِيَ في هذه الحالَ؛ فلمّا كان قد يقع فيه لبسُ مشتبِهَيْن فُصِل بينهما بدخول (مِن)" [3].

---

[1] توجيه اللمع ٢١١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٦٢٥/٤، وتمهيد القواعد ٢٣٧٩/٥، وهمع الهوامع ٣٤٠/٢.

[2] الأصول ٢٢٦/١، وينظر المقتضب ٣٥/٣.

[3] شرح المفصل ٤١/٢، وينظر البديع ٢٠٩/١.

ورأى ابن مالك[١] وابن هشام[٢] وابن عقيل[٣] وناظر الجيش[٤] أن إدخال (من) معه عند قصد التمييز أجود وأحسن؛ لإزالة هذا الالتباس.

*****

الصورة الثانية: إن كانت الْحَال جامدة، وصاحب الحال نكرة، وفرعًا من الحال

هذه هي الصورة الثانية التي يلتبس بها الحال بالتمييز، فإنك إذا قلت: هذا خاتم ذهب، وَخَاتم فضَّة، وجُبَّة خَزّ، وسوار ذهب، وباب ساج؛ فإما أن تريد بذلك: خاتما من ذهب أو فضة، وجبة من خز، وسوارا من ذهب، وبابا من ساج. وإما أن تريد أن هذا مقدار خاتم؛ أي: هذا ذهبٌ مقدارُ خاتمٍ، وخزٌّ مقدارُ جبةٍ، وذهبٌ مقدار سوارٍ، وساجٌ مقدار باب.

فإن أردت المعنى الأول وجب الجر، فتقول: هذا خاتمُ ذهبٍ، وَخَاتمُ فضَّةٍ، وجبةُ خَزٍّ، وسوارُ ذهبٍ، وبابُ ساجٍ، وإن أردت المعنى الثاني جاز لك الجر والنصب، وهذا نظير قولك: (عندي جرةُ عسلٍ)؛ فإنك قد تعني أن عندك الجرة التي يوضع فيها العسل لكنها خاوية، ليس فيها عسل، وقد تريد أن عندك ملءَ جرةٍ من العسل موضوعا في زقٍّ وإن لم يكن عندك جرةٌ، وقد تريد أن عندك جرةً مملوءةً بالعسل. فإن جررت فقلت: (عندي جرةُ عسلٍ) تعين أن عندك الوعاءَ بغضِّ النظر عن التمييز (العسل)، وإن نصبت فقلت: (عندي جرةٌ عسلًا)؛ تعين أن عندك التمييز (العسل) بغض النظر عن وجود الوعاء؛

---

[١] ينظر التسهيل ١١٥.

[٢] ينظر مغني اللبيب ٦٠٣.

[٣] ينظر المساعد ٦٣/٢.

[٤] ينظر تمهيد القواعد ٢٣٧٩/٥.

قال الرضي: "فهذه المقادير، إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدَّرات لا المقادير"[١]، وقال الأشموني: "النصب في نحو: (ذَنوبٌ ماءً) و(حُبٌّ[٢] عسلًا) أَوْلى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور؛ وأما الجر فيحتمل أن يكون مرادُه ذلك، وأن يكون مرادُه بيانَ أن عنده الوعاء الصالح لذلك"[٣].

وعند إرادة المعنى الثاني (إرادة المقدار) جاز لك الجر فتقول: هذا خاتمُ ذهبٍ، وَخَاتمُ فضَّةٍ، وجبةُ خَزٍّ، وسوارُ ذهبٍ، وبابُ ساجٍ. وجاز لك النصب، فتقول: هذا خاتمٌ ذهبًا، وَخَاتمٌ فضَّةً، وجبةٌ خَزًّا، وسوارٌ ذهبا، وبابٌ ساجا. والنصب حينئذ على التمييز أم الحال؟ خلاف بين النحاة:

فقد اختلفت آراؤهم تجاه هذه التراكيب إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: تعين الحالية:

نسب جماعةٌ من النحويين إلى سيبويه تعيُّنَ الحالية وامتناعَ التمييز، منهم ابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والصبان؛ قال ابن مالك: "والنصب على التمييز أو على الحال. والثاني هو ظاهر قول سيبويه"[٤]، وقال أبو حيان: "وتقول: عندي جبةٌ خزا، نصبه عند سيبويه على الحال"[٥].

---

[١] شرح الكافية ٥٧/٢، وينظر الأصول ٣٢١/١.

[٢] الحُبُّ: الجَرَّةُ الضَّخمةُ، ويُجمَعُ على: حِبَبة وحِباب. العين: (ح ب ب).

[٣] شرح الأشموني ٤٨/٢.

[٤] شرح التسهيل ٣٨٢/٢.

[٥] ارتشاف الضرب ١٦٣٢/٤، وينظر المساعد ٦٠/٢، وحاشية الصبان ٢٩٢/٢.

ومع أن سيبويه في (الكتاب) جاء بما قبل المنصوب معرفةً، فقال: "فالحال قولك: (هذه جُبّتك خَزًّا)"[١] والأمثلة التي معَنا ما قبْل المنصوبِ فيها نكرةٌ؛ فإن تعليل السيرافي لاختيار سيبويه الحاليةَ يشير إلى أن التعريف لا يؤثر في اختياره؛ حيث قال: "وجعل سيبويه (هذه جبتك خزّا) حالا؛ لأن الجبة ليست بمقدار يقدَّر به الخز، فيجري مجرى... الإناء وعشرين"[٢]، فالسبب هو أن ما قبل المنصوب ليس بمقدار يقدَّر به عادةً.

وحجة سيبويه ومَن أيده –في منع كون المنصوب هنا تمييزًا– أن الاسم الذي ينتصب على التمييز إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار، وليس ما قبل المنصوب في الأمثلة الواردة واحدا منها[٣]. ويكون المنصوب حالا في مذهب سيبويه إذ ذاك، متضمنا معنى المشتق، ويكون العامل فيه ما في (عندي) من معني الفعل[٤]، والذي سوَّغ عمل هذا العامل مع كونه جامدًا غيرَ مؤولٍ بمشتق أن الحال أشبه بالأخبار منها بالنعوت؛ ولذا اغتفر فيها ذلك[٥].

المذهب المثاني: ترجيح التمييز

ذهب جماعة من النحاة إلى ترجيح التمييز في هذه التركيب مع جواز الحال، ونسبه بعضهم إلى المبرد، منهم ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل والصبان؛ قال ابن مالك: "وكون المنصوب حينئذ تمييزا أولى من كونه حالا، وفاقا لأبي

---

[١] الكتاب ٤٤٧/٢.

[٢] شرح كتاب سيبويه ٤٤٧/٢.

[٣] حاشية يس ٣٦٩/١.

[٤] ينظر التذييل والتكميل ٢٣٥/٩.

[٥] ينظر شرح التسهيل ٣٣٤/٢.

العباس"[1]، وقال أبو حيان: "وتقول: (عندي جبةٌ خزًّا)، نصبه عند سيبويه على الحال، وعند المبرد على التمييز"[2].

والذي في المقتضب: "وَإِنَّمَا أجَاز سِيبَوَيْه: (هَذَا خاتمك حديدا)، وَهُوَ يُرِيد الْجَوْهَر بِعَيْنِه؛ لِأَن الْحَال مفعول فِيهَا، والأسماء تكون مفعولة، وَلَا تكون نعوتا حَتَّى تكون تحلية، وَهَذَا في تَقْدِير الْعَرَبيَّة كَمَا قَالَ، وَلَكِن لَا أرى الْمَعْنى يَصح إِلَّا بِمَا اشتق من الْفِعْل، نَحْو: (هَذَا زيد قَائِما)؛ لِأَن الْمَعْنى: أُنبّهك لَهُ في حَال قيام، وَإِذا قَالَ: (هَذَا خاتمك حديدا)، فالحديد لَازم، فَلَيْسَ للْحَال هَاهُنَا مَوضِع بَيّنٌ، وَلَا أرى نصب هَذَا إِلَّا على التَّبْيِين؛ لِأَن التَّبْيِين إِنَّمَا هُوَ بالأسماء، فَهَذَا الذي أرَاهُ"[3]. فتعليقه جاء على المثال (هَذَا خاتمك حديدا) بتعريف (الخاتم) بالإضافة، وهو يراه تمييزا لا حالا، وإنما كلامنا عن المنصوب المسبوق بنكرة، لكنه إذا كان يرى أن المنصوب في المثال لا يصح أن يكون حالا؛ فهو يرى –فيما يبدو– أن المنصوب لا يكون حالا في (هَذَا خاتم حديدا) بالتنكير من باب أولى.

واحتج المبرد لترجيح التمييز –كما قالوا– أو لتعيُّنِه –كما هو ظاهر من كلامه– بأمرين: بجمود هذا المنصوبِ والأصلُ في الحال أن تكون مشتقةً، وبلزومه والأصلُ في الحال أن تكون منتقلةً، وأضاف مؤيدوه حجة ثالثة، وهي تنكير صاحبِه والغالبُ على الحال تعريفُ صاحبها، فلو جعلْتَه حالا للزم مخالفته للأصل من ثلاثة أوجه[4]، وهذا أمرٌ مستهجن.

---

[1] شرح التسهيل ٣٨٢/٢.

[2] ارتشاف الضرب ١٦٣٢/٤، وينظر المساعد ٦٠/٢، وحاشية الصبان ٢٩٢/٢.

[3] المقتضب ٢٧٢/٣.

[4] حاشية الصبان ٢٩٢/٢.

وهذا الخلاف السابق فيما إذا كان ما قبل المنصوب نكرة، أما إذا كان معرفة؛ فالمنصوب عند غير المبرد تتعين فيه الحالية، قال ابن مالك: "فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالا نحو: (هذا خاتمك حديدا)، و(هذه جبتك خزا)"[١]، وقال الصبان: "أما نحو: (هذا خاتمك حديدا) بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف"[٢]. وقال الخضري: "أما نحو: ([هذا] خاتمك حديدًا) فيتعين حالًا لتعريف صاحبه"[٣].

إزالة الالتباس في هذه الصورة

قلنا: إن أكثر النحاة يجيزون في (هذا خاتمٌ ذهبا، وَخَاتمٌ فضَّةً، وجبةٌ خَزًّا، وسوارٌ ذهبا، وبابٌ ساجا) ونظائرها –عند نصبها– الحالية والنصب على التمييز، والنصبُ على التمييز عندهم أرجَح. فإذا أردنا إزالة الالتباس أتينا ب(من) قبل المنصوب عند إرادة التمييز، فنقول: (هذا خاتمٌ من ذهب، وجبةٌ من خَزّ، وسوارٌ من ذهب، وبابٌ من ساج)؛ قال ابن هشام عما يحتمل التمييز والحال: "وَعند قصد التَّمْيِيز فَالْأَحْسَن إِدْخَال (من)، وَمن ذَلِك: (هَذَا خَاتمٌ حديدا)"[٤].

---

[١] شرح التسهيل ٢/٣٣٤.

[٢] حاشية الصبان ٢/٢٩٢.

[٣] حاشية الخضري ١/٤٩٥.

[٤] مغني اللبيب ٧٣٢.

المبحث الثالث: التباس التمييز بالمفعول لأجله

عقد ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) بابا سماه (بَاب المنصوبات المتشابهة)[1]، تناول فيه: مَا يحْتَمل المصدرية والمفعولية، ومَا يحْتَمل المصدرية والظرفية والحالية، ومَا يحْتَمل المصدرية والحالية، ومَا يحْتَمل المصدرية والحالية وَالْمَفْعُول لأَجله، ومَا يحْتَمل الْمَفْعُول بِهِ وَالْمَفْعُول مَعَه، ومَا يحْتَمل الحالية والتمييز ؛ بيد أنه لم يذكر مَا يحْتَمل المفعول لأجله والتمييز ، فهل هما متنائيان غير متداخلين في الأساليب كافة؟!

بعد البحث والنظر تبين أن ثمة بعض التراكيب والشواهد أجاز المعربون في بعض منصوباتها أن يكون تمييزا وأن يكون مفعولا لأجله، ومن ذلك شواهد قرآنية وأخرى حديثية، وثالثة شعرية.

ونلحظ أن الالتباس بين التمييز والمفعول له ينشأ إذا جاء مع طرفي الإسناد مصدرٌ قلبي منصوب يصلح علةً للفعل، ويصلح مفسرا للنسبة بين طرفي الإسناد في الوقت نفسه؛ فإن كان كذلك احتملهما، واحتمل معهما الحالية، وربما احتمل النصب على المصدرية أيضا. وسيحاول البحث الوقوف عند بعض هذه النصوص؛ لاستجلاء هذا الأمر، وإزالة هذا الالتباس.

<u>أولا: من النصوص القرآنية:</u>

١ –قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2]

فقد ذكر بعض المعربين في (حذر) الوجهين: التمييز والمفعول لأجله، وبعضهم أجاز أن تكون مفعولا مطلقا:

---

[1] ينظر مغني اللبيب ٧٢٩.

[2] البقرة: ١٩.

- أما التمييز فإن معناه: يفعلون ذلك على جهة الحذر.
- وبإعرابه مفعولا لأجله يكون المعنى: يفعلون ذلك من أجل الحذر.
- وعلى الإعراب الثالث يكون المصدر منصوبا بفعل محذوف، تقديره: يحذرون حذر الموت.

وقد نسب كل من النحاس والقرطبي والشوكاني القول بالتمييز في الآية للفراء؛ قال النحاس: "قال أبو جعفر: فهذا مفعول من أجله، كما تقول: (جئتك ابتغاء العلم)، وقال الفراء: وأما قوله جل وعز: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1] فإنه منصوب على التفسير، كما قال جل وعز: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[2]، وقال جل ثناؤه: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[3]، قال أبو جعفر: الذي تعارف عليه النحويون أن المنصوب على التفسير يحسن فيه (من) أو في جنسه"[4]. والمفهوم من كلام النحاس أنه ينسب إلى الفراء إعراب (حذر) تمييزا، وأنه يخالفه في ذلك ذاهبا إلى أنه مفعول من أجله.

وقال القرطبي: "قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ؛ أَيْ: مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ مصدر، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ **** وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[5]

---

[1] البقرة: ١٩.

[2] الأنبياء: ٩٠.

[3] الأعراف: ٥٥.

[4] القطع والائتناف ٤١.

[5] البيت من الطويل لحاتم الطائي في الكتاب ٣٦٧/١، والأصول ٢٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤/١، وشرح التسهيل ١٩٨/٢.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ"[١].

لكن كلام الفراء لا يدل على ذلك، وإنما يشير إلى أنه يعدُّه من المفعول لأجله؛ يقول الفراء: "فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه، لم تُرِد: (يجعلونها حذرا)، إنما هو كقولك: (أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا)؛ فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[٢]، وكقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[٣]"[٤].

فقوله: "وإنما تعطيه من أجل الخوف"، وتشبيهه هذا الموضع بقوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[٥]، وقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[٦] يدلان على أنه يريد به المفعول لأجله لا التمييز. وأغلب الظن أن الذي دعاهم إلى نسبة هذا القول للفراء قوله: "فنصبه على التفسير"؛ إذ قد ذكر النحاة أن الفراء يسمي التمييز تفسيرا[٧]؛ ولكن ما ينبغي التنبه إليه أنه يطلق على المفعول لأجله هذا الوصف أيضا، بدليل كلامه هنا، وهو ما أثبته أحد الباحثين في رسالته[٨].

---

[١] تفسير القرطبي ٢٢٠/١، وينظر فتح القدير للشوكاني ٥٨/١.

[٢] الأنبياء: ٩٠.

[٣] الأعراف: ٥٥.

[٤] معاني القرآن ١٧/١.

[٥] الأنبياء: ٩٠.

[٦] الأعراف: ٥٥.

[٧] قال أبو حيان: "وَفِي نَاصِبِ التَّمْيِيزِ خِلَافٌ، وَسَمَّاهُ الْفَرَّاءُ تَفْسِيرًا؛ لِأَنَّ الْمِقْدَارَ مَعْلُومٌ، وَالْمُقَدَّرَ بِهِ مُجْمَلٌ". البحر المحيط ٢٥٥/٣. وينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/١.

[٨] ينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. ص١٦٤.

وقد اعترض أبو حيان على إعرابه مفعولا لأجله، محتجا بأن قَوْلَهُ: (مِنَ الصَّوَاعِقِ) هُوَ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، والمفعول لأجله لا يتعدد دون عطف؛ فلو كان مفعولا لأجله لعطف، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[1]، وهذا كلامه: "وَ(حَذَرَ الْمَوْتِ): مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَشُرُوطُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ مَوْجُودَةٌ فِيه؛ إِذْ هُوَ مَصْدَرٌ مُتَّحِدٌ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا وَزَمَانًا، هَكَذَا أَعْرَبُوهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (مِنَ الصَّوَاعِقِ) هُوَ فِي الْمَعْنَى مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ كَانَ مَعْطُوفًا لَجَازَ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[2]"[3].

قال الشهاب الخفاجي معقبا على اعتراض أبي حيان: إن ما ادّعاه لا يتم له؛ لأن لزوم العطف في نحو: (زرت زيدًا لمحبته إكرامًا له) غير مسلَّم به، وما استشهد به من قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ لا شاهد فيه[4]؛ لأن ما استشهد به نوعان منصوبان، وهنا نوعان أحدهما منصوب والآخر مجرور؛ فهو إذن قياس مع الفارق. وأما اعتراضه بأن (من الصواعق) علة لـ(يَجْعَلُونَ)، ولا يكون للفعل الواحد مفعولان لأجلهما؛ فأجابه بأن (من الصواعق) علة لـ(يَجْعَلُونَ)؛ أي: لمطلق الجعل، أما (حذر الموت) فهي علة للفعل المعلل؛ أي: للفعل مع علته[5]؛ أي أن علة اتقائهم للصواعق –بوضع أصابعهم في آذانهم– هي خشية الموت.

---

[1] البقرة: ٢٦٦.

[2] البقرة: ٢٦٦.

[3] البحر المحيط ١/١٤١.

[4] ينظر حاشية الشهاب ١/٤٠٠.

[5] ينظر حاشية الشهاب ١/٤٠٠.

٢-قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾[١].

أجاز جماعة من العلماء إعراب (طولا) تمييزا ومفعولا لأجله، كما أجاز بعضهم أن تكون حالا أو مفعولا مطلقا أيضا؛ قال العكبري: "(طُولًا): مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا، وَمَفْعُولًا لَهُ، وَمَصْدَرًا مِنْ مَعْنَى (تَبْلُغ)"[٢].

ورجح ابن الحاجب التمييز على الحال، فقال: "الأحسن أن يكون (طولا) تمييزًا، إما عن الفاعل، أي: لن يبلغ طولك الجبال، وإما عن المفعول، أي: لن تبلغ طول الجبال"[٣]، ورأى أن نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول -على معنى: طويلًا- ضعيفٌ يأباه اللفظ والمعنى:

- أما اللفظ فلأنه جامد، والأصل في الحال أن تكون مشتقة، ونصبه على معنى (مُطاوِلًا) بعيد؛ لأن (طولا) لم يثبت استعماله بمعنى مطاول.
- وأما المعنى فلما يجب عليه من تقدير: (ولن تبلغ الجبال في حال كونك طويلًا، أو في حال كونها طويلة)، وليس هذا هو المعنى المراد[٤].

---

[١] الإسراء: ٣٧.

[٢] التبيان ٨٢٢/٢.

[٣] أمالي ابن الحاجب ٢٧٥/١.

[٤] ينظر أمالي ابن الحاجب ٢٧٥/١.

وهذا ما فعله أبو حيان أيضا؛ فقد رأى في توجيه الآية: نصب (طولا) على التمييز[١]. ونقل كل من النيسابوري[٢] والشوكاني[٣] والآلوسي[٤] جواز الوجهين –النصب على التمييز والنصب على الحال– في (طولا) من الآية السابقة، واختار السمين في (طُوْلًا) أَنْ يكونَ حالًا مِنْ فاعل (تَبْلُغ) أو مِنْ مفعولِه، أو أن يكون مصدرًا مِنْ معنى (تَبْلُغ)، ورأى أن وجهَي التمييز والمفعول لأجله ضعيفان جدًّا؛ لعدمِ استقامة المعنى[٥].

ثانيا: من النصوص الحديثية:

١ –ما رواه يَعْلَى بْن مُرَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا ظُلْمًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ»[٦].

ومثله قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى ظُلْمًا إِنَّما يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نارًا**﴾[٧].

فقد أعربوا (ظلما) في الحديث والآية تمييزا؛ أي: يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى، ويأخذون شيئا من الأرض على وجه الظلم. وأعربوها مفعولا لأجله؛ أي: يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى، ويأخذون شيئا من الأرض بدافع الظلم أو بسبب ظلمهم. وأعربوها حالا؛ أي: يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى، ويأخذون شيئا من الأرض حال

---

[١] ينظر البحر المحيط ٥٠/٧.

[٢] ينظر تفسير النيسابوري ٣٤٩/٤.

[٣] ينظر فتح القدير ٢٧١/٣.

[٤] ينظر روح المعاني ٧٣/٨.

[٥] ينظر الدر المصون ٣٥٥/٧.

[٦] معجم الطبراني الكبير، باب الياء، من اسمه يعلى، يعلى بن مرة الثقفي، ح ر (٦٩٠).

[٧] النساء: ١٠.

كونهم ظالمين، وأعربوها مفعولا مطلقا؛ أي: مَن أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا أَخْذ ظُلْم، ويَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى أكْلَ ظُلْم.

ففي الآية فُهم من كلام الزمخشري أنه يجيز في (ظلما) الحالية والتمييز، فقد قال: "ظُلْمًا: ظالمين، أو على وجه الظلم"[١]، وهو ما أكده الطيبي، حيث قال معلقا على نص الزمخشري: "قوله: (ظالمين أو على وجه الظلم) أي: هو حال أو تمييز"[٢]، وإلى هذا ذهب ابن عَجِيبة[٣] أيضا[٤].

وذكر الشهاب والآلوسي في نصب (ظلما) في الآية أربعة أوجه، قال الآلوسي: "و(ظُلْمًا) إما حال؛ أي: ظالمين، أو مفعول لأجله، وقيل: منصوب على المصدرية؛ أي: أكْل ظلمٍ، على معنى: أكلا على وجهه، وقيل: على التمييز"[٥].

---

[١] الكشاف ٤٧٩/١، وينظر تفسير البيضاوي ٦٢/٢.

[٢] فتوح الغيب= حاشية الطيبي على الكشاف ٤٥٣/٤.

[٣] أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري: مفسر صوفي، من أهل المغرب، مات ودفن ببلدة أنجرة (بين طنجة وتطوان) سنة ١٢٢٤هـ. ينظر: فهرس الفهارس ٨٥٤/٢، والأعلام ٢٤٥/١.

[٤] ينظر البحر المديد ٤٧٠/١.

[٥] روح المعاني ٤٢٤/٢، وينظر حاشية الشهاب ١٠٩/٣.

وفي الحديث ذكر كل من ابن الملك الكرماني[١]، والمناوي[٢] في نصبه ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولا له، أو تمييزا، أو حالا.

٢-ما رواه أَبو هُرَيْرَةَ أن رَسُول اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[٣].

أجاز الإمام شمس الدين الكرماني[٤] في (إيمانا) أن يكون مفعولا له وأن يكون تمييزا، واستبعد أن يكون حالا، فقال: "فإن قلت: لم انتصب (إيمانًا واحتسابًا)؟ قلت: مفعول له أو تمييز. فإن قلت: هل يصح أن يكون حالًا بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل؛ أي: مؤمنًا محتسبًا؟ قلت: حينئذ لا يدل على ترجمة الباب؛ إذ المفهوم فيه ليس إلا القيام في حال الإيمان، اللهم إلا أن يقال: كونه في حال الإيمان وفي زمانه مشعر بأنه من جملته"[٥]، فالنصب على الحالية عنده جائز مع تكلُّفٍ في توجيهه، ثم قال: "فإن قلت: فالتمييز

---

[١] شرح المصابيح ٤٦٣/٣. والكرماني هو: محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المتوفى سنة ٨٥٤ هـ. ينظر الضوء اللامع ٣٤٠/٤.

[٢] فيض القدير ٤١/٦. والمناوي هو: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، من كبار العلماء بالدين والفنون، عاش في القاهرة، وتوفي بها سنة ١٠٣١هـ. ينظر خلاصة الأثر ٤١٢/٢.

[٣] رواه البخاري، كتاب فضل ليلة القدر، باب فضل ليلة القدر، ح ر (٣٨)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، ح ر (٧٦٠).

[٤] شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني: عالم بالحديث، أصله من كرمان، تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة، وأقام مدة بمكة، ومات راجعا من الحج في طريقه إلى بغداد سنة ٧٨٦هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٦٦/٦، وبغية الوعاة ٢٧٩/١.

[٥] الكواكب الدراري ١٥٤/١.

والمفعول له لا يدلان أيضًا على أنه من الإيمان. قلت: (من): للابتداء، فمعناه: أن القيام منشؤه الإيمان، فيكون للإيمان أو من جملة الإيمان. فإن قلت: شرط التمييز أن يقع موقع الفاعل، نحو: (طاب زيد نفسًا)، قلت: اطراد هذا الشرط ممنوع. ولئن سلمنا فهو أعم من أن يكون فاعلًا بالفعل أو بالقوة، كما تأول (طار عمرو فرحًا) بأن المراد: طيَّره الفرح، فهو في معنى إقامة الإيمان"[١]، ونقل السيوطي[٢] رأي الكرماني دون اعتراض.

ونقل ابن حجر فيه ثلاثة آراء: أَنْ يَكُونَ حالا، وأن يكون مفعولا له، وأن يكون تمييزا[٣].

أما العيني فقد ذهب إلى أنه حال، ورأى أن النصب على التمييز والمفعول له وجْهَان بعيدان، لا ينقلهما مَن له يدٌ في العربية[٤].

وأجاز بعضهم في (إيمانا) أن يكون حالا وأن يكون مفعولا من أجله[٥]، كما أجاز بعضهم الوجهين السالفين من وجه ثالث هو النصب على المصدرية[٦].

---

[١] الكواكب الدراري ١٥٤/١.

[٢] ينظر عقود الزبرجد ١٠٢/٣.

[٣] ينظر فتح الباري ١١٥/٤.

[٤] ينظر عمدة القاري ٢٧٤/١٠.

[٥] ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٤٠، ومرقاة المفاتيح ٩٦٦/٣.

[٦] ينظر فيض القدير ١٦٠/٦.

ومن الشعر قول الفرزدق:

منا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحةً * وَجُودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ**[١]

فكلمة (سماحة) وجّه النحاة نصبها على التمييز، أو على الحال، أو على المفعول له؛ فالسيرافي أورد فيها احتمالين، فقال: "و(سماحة وجودا) مصدران يحتملان أمرين: أحدهما أن يكونا منتصبين على طريق التمييز. والوجه الآخر أن يكونا منتصبين على الحال، كأنه قال: اختير من الرجال سمحا جوادا. أي اختير في حال سماحته وجوده"[٢].

وذكر فيها أبو حيان[٣] وابن هشام[٤] والسيوطي[٥] والبغدادي[٦] ثلاثة أوجه: النصب على الحال؛ أي: سَمحًا وجوادًا، والنصب على التمييز؛ أي: من جهة السماحة والجود، والنصب على المفعول لأجله؛ أي: لسماحته وجوده.

أما الشاطبي فقد ذكر فيه توجيها واحدا؛ أنه تمييز، حيث قال: "وأمَّا بيت الفرزدق ف(سماحة) فيه تمييز منقول من الفاعل، أي: اختيرت سماحته"[٧].

---

[١] البيت من الطويل في ديوانه الفرزدق ص ٣٦٠. و(الرجال) منصوب على نزع الخافض؛ أي: اختير من الرجال. والزعازع: جمع زَعْزَعٍ، وهي الريح الشديدة الباردة، والمعنى: أن منهم الجواد الكريم الذي يختار من بين الرجال؛ وذلك لفرط كرمه في ذلك الوقت من الشتاء، حيث تقل الألبان، وتعدم الأزواد، وَيبْخَل الْجواد.

[٢] شرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١.

[٣] ينظر التذييل والتكميل ٢٤٢/٧.

[٤] ينظر تخليص الشواهد ٥١١.

[٥] ينظر شرح شواهد المغني ١٣/١.

[٦] ينظر خزانة الأدب ١٢٤/٩.

[٧] المقاصد الشافية ٢٧٤/٣.

إزالة الالتباس

قلنا في أول هذا المبحث: إنه إذا جاء عقب طرفي الإسناد منصوب مصدر قلبي يصلح علة للفعل ومفسرا للنسبة بين طرفي الإسناد في الوقت نفسه؛ فإنه يحتمل أن يكون تمييزا وأن يكون مفعولا له، ويحتمل معهما الحالية. فإن كان كذلك فلا مناص من الاحتكام إلى السياق؛ فهو الذي يقدم وجها على وجه. وفي ضوء ذلك يرى الباحث في النصوص السابقة ما يأتي:

أولا: قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]:

الذي يبدو راجحا في الآية أن يُحمل النصب على المفعول لأجله؛ ذلك أن المنصوب مصدر قلبي، وهو علة للفعل، كما أنه يتعذَّر تحويلُه لو عُدّ تمييزا. وقد تتبعتُ أمثلة النحاة لتمييز النسبة غير المحول، فوجدت أن أمثلتهم تأتي في سياق التعجب، والمدح، والذم، وبعد (كفى)، وهذا ليس منها، ونادرا ما مثلوا له بغير ذلك، كمثال ابن هشام: (كرم زيد ضيفا)، مع أنه عند التأمل نجد أن فيه مدحا أيضا، وإن لم يكن بالصيغة القياسية، فهذا إلى المفعول لأجله أقرب. أما ما نُسب إلى الفراء من أنه يراه تمييزا فقد أثبتنا بطلانه، وأثبتنا أنه يرى أنه مفعول لأجله.

ثانيا: قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾[2]:

أختار فيه التمييز؛ فالطول ليس علة للفعل (تبلغ)، فهو لا يبلغ الجبال لأجل الطول، ولا يبلغ بسببه، فكيف يكون مفعولا له؟! كما أنه ليس مصدرا قلبيا

---

[1] البقرة: ١٩.

[2] الإسراء: ٣٧.

كما اشترط النحاة في المفعول لأجله، وهذا يبعده عن هذا الوجه. ومما يقربه إلى التمييز أنه يمكن تحويله بقولنا: بَلَغَ طولَ الجبال، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[1]، فإسناد البلوغ للجبال ونسبتها إليها قد يكون على جهة الحجم، وقد يكون على جهة الثبات، وقد يكون على جهة الصلابة، وقد يكون على جهة الارتفاع، فجاء التمييز فأزال هذا الغموض عن هذه النسبة. ولذا أرى أن المنصوب أقرب إلى التمييز، وهذا ما أيده أبو حيان كما سبق.

ثالثا: حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا»، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى ظُلْمًا﴾[2].

الذي يبدو لي أن الأسلوبين منفتحان على الحالية والتمييز والمفعول لأجله؛ فهما يحتملانها جميعا، والسياق هو الذي يفاضل بينها، وإذا تأملنا الوعيد الشديد هنا من قِبل رب العالمين لمن يأتي هذا الفعل؛ أدركنا أن المناسب له أن يكون الفعل شنيعا كبيرا، وأنسبُ ما يؤدي هذا المعنى –في نظري– هو المفعول لأجله، وأقلها الحال، ويتوسطهما التمييز؛ ذلك أن المعنى يكون على الأول –المفعول لأجله– أن دافع فعل هؤلاء ومحركهم هو الظلم، وهذا يعني أن الظلم طبعٌ أصيل متجذر في نفوسهم الخبيثة، فهم يسعون في إيذاء الخلق إشباعا لهذا الخُلق المشين، حتى لو لم يكونوا في أدنى احتياج لهذه الأموال، وحتى لو أخذوها فأفسدوها. وهذا أقبح الظلم وأشنعه.

---

[1] القمر: ١٢.

[2] النساء: ١٠.

أما المعنى على التمييز فإنه يصير: يأكلون ويأخذون على جهة الظلم، وهذا لا يقطع بأن هذا الفعل ديدنُهم وطبعُهم في أفعالهم الأخرى مع باقي الخلق، فهم ظالمون من هذه الجهة، وربما هم ليسوا كذلك من جهات أخرى.

أما الحال فإن الأصل فيه الطارئية والانتقال، ومن ثم فإن المعنى أنهم فعلوا ذلك حالة كونهم ظالمين، وهذا أهونها؛ لأنه جعل الظلم صفة طارئة، فالعادة أن تنتقل عنهم إلى نقيضها وهو العدل، وبهذا يمكن أن يأكلوا ويأخذوا حال ظلمهم، ثم يُعيدوا ما اغتصبوا وسلبوا حال عدْلهم. وهذا –في القبح والشناعة– بخلاف من يدفعه في جُلّ حركاته ما ينطوي عليه طبعُه مِن الظلم والطغيان وحُب العدوان.

ولما كان ذلك كذلك، وكان الوعيد من الله شديدا؛ ناسب أن يحمل النصب على المفعول لأجله. والله أعلم.

رابعا: حديث رَسُول اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»:

الذي يظهر لي أن نصب (إيمانا) يحتمل الحالية والتمييز والمفعول لأجله على السواء، فالسياق يحتملها جميعا بدرجة واحدة:

فنصب (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا) على الحالية، على تقدير: مؤمنا محتسبا، "يعنى: مصدِّقًا بفرض صيامه، ومصدقًا بالثواب على قيامه وصيامه ومحتسبًا مريدًا بذلك وجه الله، بريئًا من الرياء والسمعة، راجيًا عليه ثوابه"[1]، وهو معنًى لطيفٌ مراد، أيده جماعة من العلماء، وتحمس له العيني كما سبق، وقدمه

[1] شرح صحيح البخاري لابن بطال ٩٥/١.

الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ[١]، ورأى الكرماني[٢] أنه لا تكلف فيه؛ لأن الحال كثيرا ما يأتي مصدرا فيؤول بمشتق.

ونصبه على التمييز يعني: صام رمضان على جهة الإيمان والاحتساب، لا على جهة السمعة والرياء، فإن الإنسان قد يصوم افتقادًا، وقد يصوم استشفاءً، وقد يصوم حياءً، وقد يصوم سمعة ورياءً، فلما كانت نسبة الفعل إلى الفاعل محتملةً أوجُهًا عدة، وجاء هذا المنصوب فرفع هذا الإبهام؛ كان جديرا بأن يكون تمييزا.

ونصبه مفعولا لأجله يعني: أن علة صومه إيمانه بالله وانتظارُ الأجر منه، ف"باعثه على الصوم ما ذُكِر، لا الخوفُ من الناس ولا الاستحياء منهم، ولا قصد السمعة والرياء عنهم"[٣]. وهو معنى مراد مستقيم، كما أنه مصدر قلبي يصلح علة للفعل.

خامسا: بيت الفرزدق:

منا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحةً ** وَجُودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ**

---

[١] ينظر حاشية السيوطي على سنن النسائي ١٤٧/٤. والزين بن المنير هو: ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجذامي الجروي الإسكندري المالكي، المعروف بابن المنير، عالم مشارك في بعض العلوم كالنحو، والعربية، والأدب، والفقه، والأصول، والتفسير، والبلاغة، تولى قضاء الإسكندرية، وتوفي بها سنة ٦٨٣هـ. ينظر: النجوم الزاهرة ٣٦١/٧، وحسن المحاضرة ٣١٦/١، وسلم الوصول ٢٣٦/١، وشذرات الذهب ٧٠/١١.

[٢] ينظر الكواكب الدراري ١٥٤/١.

[٣] مرقاة المفاتيح ١٣٦١/٤.

الذي يبدو لي أن يوجه النصب على المفعول لأجله؛ ذلك أنه الأقرب إلى المعنى في هذا السياق؛ فالناس قد اختاروه وقدموه لسماحته وكرمه؛ قال البغدادي: "كَأَنَّهُ قيل: اختير من الرِّجَال لسماحته وجوده"[١]، وهو معنى حسنٌ مراد.

أما ما ذكره السيوطي في توجيه النصب على التمييز من قوله: "وكونه تمييزا على أنه محوّل من نائب الفاعل، أي: اختيرت سماحته"[٢] فلا يروق لي؛ ذلك أنهم لم يختاروا سماحته، وليس اختياره لسماحته هو عينه اختيار سماحته عند التأمل؛ فالأمر هنا يختلف عن (زادك الله إيمانا) التي بمعنى (زاد الله إيمانك).

وأما القول بالحالية فلا يظهر لي أيضا؛ ذلك أن المعنى يكون: اختاروه حالة كونه سمحا، وليس هذا هو المراد كما يفيد السياق، كما أنه ليس في ذلك جليل مدْح؛ حيث جعل الكرم أمرا طارئا، وجعل اختيارهم مؤقتا، وليس القول باختياره لأنه كريم كالقول باختياره حالة كرمه.

نعم على القول بأنه مفعول لأجله يختل شرط الاتحاد في الفاعل عند من اشترطه؛ لكن هذا غير مشروط عند ابن خروف[٣] الذي أجاز عدم الاتحاد في الفاعل مستدلا بقوله تعالى: ﴿يُرِيكم البرقَ خوفا وطمعا﴾[٤] محتجا بأنه "لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين"[٥].

****

---

[١] خزانة الأدب ١٢٤/٩.

[٢] شرح شواهد المغني ١٣/١.

[٣] ينظر شرح التسهيل ١٩٧/٢، ومغني اللبيب ٧٣٠، وشرح الأشموني ٤٨١/١.

[٤] الرعد ١٢.

[٥] شرح التسهيل ١٩٧/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره تشرق الأرض والسموات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد فخر الكائنات وسيد السادات، ما تتابعت النبضات وتعاقبت الخطوات.

أما بعد

فقد حاولت في هذا البحث أن ألفت الانتباه إلى ظاهرةِ تداخُلِ بعض المنصوبات في التراكيب العربية، وانفتاحها على توجيهات عدة، وأن أستجلي هذه الظاهرة، وأقف على بعض صورها محاولا تحديد نطاقها في هذه الصور، مع إزالة هذا التداخل وذاك الالتباس ما أمكن. وهذه أهم نتائجه:

- أن الأسماء المنصوبات الفضلات كثيرا ما يشبه بعضها بعضا فتتداخل، ويلتبس أحدها بالآخر.
- أن هذا التداخل وذاك الالتباس قد أقر به غير واحد من النحاة كابن السراج وابن يعيش، وقد خصص له ابن هشام بابا في (مغني اللبيب) سماه (باب المنصوبات المتشابهة).
- أن سبب هذا التداخل هو كثرة السمات المشتركة بين المتداخلَين، ويزيده ويقويه أن يتخلى أحدهما عما يميزه عن الآخر من سمات، ويأتي –بخلاف الأصل– موافقا للآخر في هذا الوجه.
- أن التمييز –وخاصة تمييز النسبة– أحد هذه الأبواب التي تلتبس كثيرا بغيرها من المنصوبات.
- أن دلالة التمييز تختلف كلية عن دلالة المفعول به، ولم يمنع ذلك من التباس أحدهما بالآخر؛ لما بينهما سمات مشتركة، كوقوع كل منهما متأخرا عن ركني الإسناد وهو منصوب فضلة.

- أن التداخل بين المفعول به الثاني وتمييز النسبة بدا جليا في المنصوب الثاني لكل من الفعلين (زاد)، و(ملأ). وشاهد ذلك اختلاف العلماء في إعراب ذاك المنصوب الثاني بعدهما.
- أن من العلامات التي نفرق بها بين المفعول الثاني وتمييز النسبة في الأساليب التي التبس فيها كل منهما بالآخر: أنه إذا أمكن أن ينصب ذاك الفعلُ المعرفةَ في ذلك الموضع الذي حل فيه هذا المنصوب فالفعل متَعَدٍّ لاثنين، والمنصوب مفعول ثان، وإلا فلا. وهو ما يفتح الباب ليكون المنصوب تمييزا، لاسيما إذا استوفى شروطه. وأن من العلامات التي نفرق بها أيضا بين المفعول الثاني وتمييز النسبة: أنك إذا عدّيتَ فِعْله بهمزة النّقل أو التضعيف فتعدّى إلى ثلاثة فالمنصوب الثاني مفعول ثان وإلا فلا. ومن علاماته: أنه إذا تضمن معنى (من) الجنسية فهو تمييز لا مفعول به.
- أن الفعلين (زاد، وملأ) يتعديان إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، وأن المنصوب الثاني بعدهما تمييز لا مفعول ثان.
- أن الحال والتمييز يشتركان في سمات كثيرة، وقد قوَّى ذلك التشابهَ بينهما، وغدت بعض التراكيب محتملة للأمرين.
- أن أكثر ما يكون التداخل والالتباس بين الحال والتمييز في صورتين: الأولى: في تمييز النسبة إن دل على هَيْئَة وعُني بِهِ الأول، وذلك يكثر في كل ما اقتضى تعجبا قياسيا أو سماعيا. والثانية: في الحال إن كانت جامدة وصاحب الحال نكرة، وفرعًا من الحال. وأن السبيل للتفريق بينهما ورفع توهم الحالية في أحدهما في الصورتين السالفتين يتمثل في إدخال (من) قبل المنصوب عند إرادة التمييز.

- أن الالتباس بين التمييز والمفعول له ينشأ إذا جاء عقب طرفي الإسناد مصدرٌ قلبي منصوب يصلح علةً للفعل، ويصلح مفسرا للنسبة بين طرفي الإسناد في الوقت نفسه، وأن الذي يفصل في الأمر في هذا الموطن هو السياق لا غير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني. المؤلف: لأبي شامة شهاب الدين الدمشقي. الناشر: دار الكتب العلمية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان. ت: رجب عثمان محمد. مراجعة: د.رمضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. للقسطلاني. المطبعة الكبرى الأميرية، مصر. الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
- الأصول في النحو. لابن السراج. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه. المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش. الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت). الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي. للعكبري. ت: عبد الحميد هنداوي. الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أعيان العصر وأعوان النصر. للصفدي. المحقق: علي أبو زيد وآخرون. الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

❖ أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب. ت: فخر صالح سليمان قدارة. الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت. عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

❖ أمالي ابن الشجري، لضياء الدين ابن الشجري. ت: الدكتور محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل= تفسير البيضاوي. المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي. ت: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: ١٤٢٠هـ.

❖ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد. المؤلف: أبو العباس الأنجري الفاسي. المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان. الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة. الطبعة: ١٤١٩هـ.

❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني. الناشر: دار المعرفة – بيروت.

❖ البديع في علم العربية، لأبي السعادات الشيباني. ت: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

❖ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. المؤلف: الحارث البغدادي المعروف بابن أبي أسامة. المنتقي: نور الدين الهيثمي. المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري. الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ – ١٩٩٢.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

❖ البيان والتبيين. للجاحظ. الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت. عام النشر: ١٤٢٣هـ.

❖ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري. ت: علي محمد البجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

❖ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. لمظفر بن الوردي. تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال. الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام الأنصاري. المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد). الناشر: دار الكتاب العربي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. ت: د. حسن هنداوي. الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى.

❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. ت: محمد كامل بركات. الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م

❖ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري. الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

❖ تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. المؤلف: أبو السعود العمادي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ تفسير القرآن العزيز. لابن أبي زَمَنِين المالكي. المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة – محمد بن مصطفى الكنز. الناشر: الفاروق الحديثة. مصر– القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

❖ تفسير النسفي= مدارك التنزيل وحقائق التأويل. المؤلف: أبو البركات النسفي. حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي. راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو. الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ويسمى: شرح التسهيل. ت: د.علي محمد فاخر وآخرين. الناشر: دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

❖ توجيه اللمع. المؤلف: لابن الخباز. دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. ت: د.عبد الرحمن علي سليمان. الناشر: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

❖ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

❖ الجدول في إعراب القرآن الكريم. المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي. الناشر: دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.

❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. دار الفكر للطباعة والنشر.

❖ حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن). للسيوطي. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

❖ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَاية القَاضِى وكِفَاية الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي. المؤلف: شهاب الدين الخفاجي. دار النشر: دار صادر – بيروت.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.

❖ حجة القراءات. لأبي زرعة بن زنجلة. حقق الكتاب وعلق عليه: سعيد الأفغاني. الناشر: دار الرسالة.

❖ الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار. المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي. راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق. الناشر: دار المأمون للتراث. دمشق – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

❖ الحدود في علم النحو، للأبَّذي، ت: نجاة حسن عبد الله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

❖ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. للسيوطي. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر. الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

❖ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. لإبراهيم البيطار. حققه حفيده: محمد بهجة البيطار. الناشر: دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي. ت: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عبد المعيد ضان. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي. المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.

❖ ديوان الفرزدق. شرحه: على فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. ط١ ١٩٨٧م.

❖ ديوان المتنبي. دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت– ط ١٩٨٣).

❖ روح البيان. المؤلف: إسماعيل حقي. الناشر: دار الفكر – بيروت.

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للآلوسي. المحقق: علي عبد الباري عطية. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

❖ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. للخطيب الشربيني. الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة. عام النشر: ١٢٨٥هـ.

❖ سلم الوصول إلى طبقات الفحول. لحاجي خليفة. المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط. إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي. تدقيق: صالح سعداوي صالح. الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.

❖ السنن الكبرى. للبيهقي. المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

❖ سير أعلام النبلاء. للذهبي. المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي، حققه: محمود الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

❖ شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرءوف سعد. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. عام النشر: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

❖ شرح التسهيل= شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

❖ شرح شواهد المغني. للسيوطي. وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان. الناشر: لجنة التراث العربي. الطبعة: بدون، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

❖ شرح صحيح البخاري لابن بطال. حققه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة. الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام. المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد. الناشر: القاهرة. الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.

❖ شرح الكافية. للرضي. تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦.

❖ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ت: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

❖ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

❖ شرح مصابيح السنة للإمام البغوي. المؤلف: لأمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا المشهور بـ ابن المَلَك. تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب. الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م.

❖ شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك. ت: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. للجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت. الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

❖ صحيح البخاري. ت: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

❖ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. لمحمد بن حبان. ت: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

❖ صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. لمسلم بن الحجاج. ت: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث. للسيوطي. المحقق: حسن موسى الشاعر. الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

❖ عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لبدر الدين العينى. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ غرائب القرآن ورغائب الفرقان= تفسير النيسابوري. المحقق: الشيخ زكريا عميرات. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٦هـ.

❖ فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن رجب الحنبلي. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

❖ فتح القدير. للشوكاني. الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٤هـ.

❖ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف). للطيبي. مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج. القسم الدراسي: د. جميل بني عطا. المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء. الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

❖ فوات الوفيات. المؤلف: محمد بن شاكر. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى.

❖ فيض القدير شرح الجامع الصغير. للمناوي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

❖ قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام. الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

❖ القطع والائتناف. المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس. المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. الناشر: دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

❖ الكتاب، لسيبويه. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ كتاب السبعة في القراءات. لابن مجاهد البغدادي. المحقق: شوقي ضيف. الناشر: دار المعارف – مصر. الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

❖ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. لابن أبي شيبة. المحقق: كمال يوسف الحوت. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للزمخشري جار الله. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.

❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. للكفوي. المحقق: عدنان درويش – محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

❖ الكناش في فني النحو والصرف. المؤلف: أبو الفداء بن شاهنشاه صاحب حماة. دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. عام النشر: ٢٠٠٠ م.

❖ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. لشمس الدين الكرماني. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري. ت: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ لسان العرب، لابن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

❖ المبسوط في القراءات العشر، للنيسابوريّ. ت: سبيع حمزة حاكيمي. الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. ١٩٨١م.

❖ المجتبى من مشكل إعراب القرآن. المؤلف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة. عام النشر: ١٤٢٦هـ.

❖ المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

❖ المرتجل (في شرح الجمل). لابن الخشاب. تحقيق ودراسة: علي حيدر. الطبعة: دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

❖ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. لنور الدين الملا الهروي. الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد: شرح تسهيل ابن مالك، لابن عقيل. ت: محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة أم القرى– السعودية. ط١٩٨٤.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل. المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م

❖ مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. المحقق: د. حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

❖ المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. رسالة ماجستير للباحث عوض حمد القوزي. كلية الآداب. جامعة الرياض. سنة ١٩٧٩. نشرتها عمادة شئون المكتبات.

❖ المصنف. المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي- الهند. يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

❖ معاني القرآن، للفراء. ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.

❖ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج. ت: عبد الجليل عبده شلبي. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ معاني النحو. المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م.

❖ المعجم الكبير. للطبراني. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة. الطبعة: الثانية.

❖ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. لابن قَايْماز الذهبي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. ت: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

❖ المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري. ت: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، ت: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ المقتضب، لأبي العباس المبرد. ت: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب – بيروت.

❖ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. المؤلف: يوسف بن تغري بردي. الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء. المؤلف: كمال الدين الأنباري. المحقق: إبراهيم السامرائي. الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

❖ نَكْت الهميان في نُكَت العميان. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

❖ الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.